

تركيا بين الشرق والغرب

قراءات في السياسة الخارجية التركية
تجاه أوروبا والشرق الأوسط

إعداد الباحث / يوسف الكلوب
مركز برق للأبحاث والدراسات

الفهرس

(٣).....	قائمة المصطلحات
(٥).....	مقدمة
(٧).....	مشكلة البحث
(٨).....	المبحث الأول: الماراتون، مفاوضات الانضمام بين تركيا والاتحاد الأوروبي
(٨).....	الفصل الأول: مسار المفاوضات
(١١).....	الفصل الثاني: الشعور العام لدى الأتراك حيال الانضمام للاتحاد الأوروبي
(١٢).....	الفصل الثالث: الشعور العام لدى الأوروبيين حيال انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي
(١٦).....	الفصل الرابع: قضايا حساسة عالقة بين الطرفين
(٣٠).....	المبحث الثاني: التطور التاريخي لتوجهات السياسة الخارجية لتركيا الحديثة وبداية ظهور ملامح لتركيا المسلمة
(٣٠).....	الفصل الأول: تشكيل نظرة تركيا الخارجية
(٣٤).....	الفصل الثاني: بروز ملامح الإسلام السياسي في تركيا ما قبل العدالة والتنمية
(٥٢).....	المبحث الثالث: تركيا والشرق
(٦٣).....	خاتمة:
(٦٥).....	توصيات:
(٦٦).....	المراجع:

قائمة المصطلحات

١. الاتحاد الأوروبي:

عبارة عن شراكة سياسية واقتصادية فريدة من نوعها بين ٢٧ دولة أوروبية ديمقراطية، تهدف إلى السلام والرخاء والحرية لمواطنيها. يقوم الاتحاد على نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات ما فوق الوطنية التي تتبع للاتحاد، وتكون هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة.

٢. معايير كوبنهاجن:

تنص على أن أي دولة قد تنضم للاتحاد الأوروبي، فقط إذا كانت، من الناحية السياسية، لها مؤسسات مستقرة تكفل الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، ومن الناحية الاقتصادية، لديها اقتصاد سوق فاعل، وتكون قادرة على مواجهة الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي، ومن الناحية القانونية، تقبل قوانين وممارسات الاتحاد الأوروبي الراسخة، لا سيما الأهداف الرئيسية للوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية.

٣. المفوضية الأوروبية:

الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، وتعدّ مسؤولة عن اقتراح القوانين والتشريعات، وتطبيق القرارات والمعاهدات الصادرة عن الاتحاد، فضلاً عن الإدارة اليومية لشؤون الاتحاد.

٤ . المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:

محكمة فوق وطنية، تعنى بدراسة الشكاوى المقدمة إليها، في حال خرقت إحدى الدول الأعضاء حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية وبروتوكولاتها، ويمكن أن يتقدم بالشكاوى أفراد أو دول أعضاء أخرى، وللمحكمة أيضًا حق الإفتاء فيها.

٥ . ديمقراطية محافظة:

مصطلح صاغه حزب العدالة والتنمية التركي؛ لوصف نظريته السياسية السائدة إلى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وُصِفَ هذا المصطلح بأنه محاولة للخروج على الديمقراطية الإسلامية التقليدية، وتأييد القيم العلمانية والديمقراطية. وفي معناه الأوسع، يحاول مصطلح الديمقراطية المحافظة تسليط الضوء على توافق الإسلام مع الديمقراطية، ومع سياسة خارجية تركية ذات توجه غربي، وتبني اقتصاد ليبرالي، وتطبيق العلمانية داخل الحكومة. هناك اتهامات توجه لمصطلح الديمقراطية المحافظة؛ باعتباره مفهومًا عائمًا؛ يهدف إلى إخفاء أجندة إسلامية. في الولايات المتحدة، تتغير رؤية الديمقراطيين المحافظين مع الوقت، إلا إنه من السهل رصد توجههم الديني، مقارنة بنظرائهم الليبراليين والمعتدلين الديمقراطيين، كما يدعمون التعليم، ووجود جيش قوي، وتبني سياسة مالية محافظة.

مقدمة:

إن دولة مثل تركيا تغطي بالكامل نصف الجزيرة التي تشكل جسر الأناضول البري بين البلقان والشرق الأوسط، وتحتل موقعًا فريدًا على مفترق أفريقيًا وأوراسيا، إضافة إلى كونها بلدًا ذا هويات إقليمية متعددة، لا يمكن لتركيا أن تكون كغيرها من البلدان في المنطقة، وحتى في أوروبا؛ إن الأهمية التي تمنحها الجغرافيا لتركيا تفوق تلك التي تحوزها الكثير من الدول العظمى البعيدة عن مسرح الدراما العالمية؛ تركيا في قلب الحدث دائمًا، في منطقة مجنونة تحوي الكثير من الثروات والطوائف، والكثير من النزاعات والانقسامات أيضًا. على حدودها قارة عجوز مستقرة متماسكة، تسير بخطى واثقة نحو تشكيل تكتل عالمي متمثل في الاتحاد الأوروبي. جميع تلك الامتيازات تتوجت بوجود قيادة سياسية طموحة تمثلت في حزب العدالة والتنمية. طموحاته تلك بحثت، ولا تزال، عن موقع لتركيا في العالم، عن طريق بناء قوة حقيقية مؤثرة في محيطها، وفي الشرق الأوسط تحديداً. تلك القوة بدأت تظهر معالمها بوضوح منذ ما يزيد على العشر سنوات، من خلال بناء اقتصاد قوي يحتل المرتبة الثامنة عشرة عالمياً، وقوة عسكرية صنفت على أنها العاشرة عالمياً، والأهم من ذلك هو وجود منظومة سدود، التي تشكل رافداً اقتصادياً مشابهاً لذلك النفطي في إيران ودول الخليج. بدأ الأتراك بفهم منطق القوة في العلاقات الدولية؛ فمنذ مجيء حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، قاد الحزب عملية تغيير ثورية في الداخل التركي، مشابهة - ولو من بعيد - لعملية انبعاث كوريا الجنوبية من رماد الحروب، والمثير أن هذه العملية الثورية، التي قادها حزب العدالة والتنمية، ما كانت لتكون بهذه القوة لولا أنها جاءت على شكل محاولة تركية للاستجابة لمعايير كوبنهاجن؛ بغرض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ فمنذ إعلان الاتحاد تركيا مرشحاً رسمياً للانضمام، منذ عام ٢٠٠٥، دأب الأتراك على محاولة استيفاء تلك المعايير، واقتنع الجميع بضرورة تقديم التنازلات، وعلى رأسهم المؤسسة العسكرية وقادة انقلاب ١٩٨٠، الذين تبعثرت حصاناتهم في الهواء، ومثلوا أمام المحكمة، ليشهد الجميع محاكمة تاريخية لقادة الانقلاب في تركيا. عد ذلك تعزيزاً لسيطرة المدنيين على السلطة السياسية، إلا إن تلك الإنجازات،

التي حققها الأتراك رغبة في الانضمام إلى حوض الاتحاد الأوروبي، لم تمكنهم من أن يصبحوا عضواً فيه، وعلى العكس من ذلك، ضم الاتحاد دولاً لا ترقى اقتصاداتها لمستوى ذلك التركي مثلاً، كل ذلك إضافة إلى النقاشات الأخيرة، التي بدأت تدور بين الساسة الأوروبيين، خصوصاً الفرنسيين والألمان، حول الطبيعة المغايرة للمجتمع والثقافة التركية، وغير المتناسقة مع أوروبا المسيحية، وما نشره موقع ويكيليكس، عن أن البابا بينيديكتوس السادس عشر عارض انضمام تركيا للاتحاد؛ بحجة أن ذلك سيقوض الأساس المسيحي لأوروبا، وعلاوة على ذلك موجات الإسلاموفوبيا والتركوفوبيا، التي بدأت تجتاح أوروبا وعبرت عنها تظاهرات اليمينيين والقوميين وكارهي الأجانب.



مشكلة البحث:

انبثقت مشكلة الدراسة من شعور الباحث باهتمام معظم الباحثين بدراسة ملامح التوجه التركي نحو الشرق (المنطقة العربية)= ردة فعل على خيبة الأمل، التي لاقتها تركيا في مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، أو على اعتبار أنه تجسيد لأطماع توسعية لدى الأتراك، يقودها حزب العدالة والتنمية، المتهم بمحاولة إحياء الهيمنة العثمانية على المنطقة العربية .

هذا الأمر دفع الباحث لإجراء هذه الدراسة التي تلخصت مشكلتها في الإجابة عن السؤال الآتي:

هل توجهت تركيا فعلا للشرق نتيجة لخيبة أمل مع الاتحاد الأوروبي؟ أم إن هذا التوجه جزء من سياسة براغماتية يتبعها حزب العدالة والتنمية، قائمة على حفظ المصالح وتنويع سلة علاقاتها الخارجية؟

تحاول هذه الدراسة البحث في دوافع ما نشهده اليوم من توجه تركيا نحو الشرق، وحضورها اللافت هناك، خاصة وأن الشرق الأوسط اليوم بات ساحة مفتوحة للجميع؛ بعد بداية غياب نسبي للولايات المتحدة عن المنطقة، وظهور قوى إقليمية تتزايد قوتها ونفوذها يوماً بعد يوم، خصوصاً بعد انتخاب حزب العدالة والتنمية، ليكون على رأس الهرم السياسي التركي، ومدى ارتباط هذا التوجه بخيبة الأمل التي عايشها الأتراك مع الاتحاد الأوروبي، والتي تمثلت في بقاء وتيرة المفاوضات، لدرجة باتت معها أوروبا تبعد يوماً بعد يوم، ودراسة إذا ما كان هذا التوجه والحضور القوي ليس له علاقة بتغيير اتجاه بوصلة الأتراك، وما هو الإتحرك استراتيجي يفرضه الواقع المحيط، وسياسات معينة تتبناها الدولة التركية. وللإجابة عن هذه التساؤلات؛ سيهتم هذا البحث بدراسة ثلاثة مواضيع رئيسية، تبدأ بدراسة مفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوروبي وإلى أين وصلت، ومن ثم البحث في ماهية حزب العدالة والتنمية وتوجهاته؛ لأنه يمثل السلطة الحاكمة في تركيا، والمؤثر الأكبر في صياغة سياستها الخارجية، ومعرفة ما فعله أردوغان من إصلاحات وثورة في الداخل التركي. كما سيتناول البحث موضوع التوجه التركي نحو الشرق، ودراسة تفاصيله، وكيف تعاطت تركيا مع المنطقة العربية وما حدث فيها مؤخراً.

المبحث الأول:

الماراتون، مفاوضات الانضمام بين تركيا والاتحاد الأوروبي

يهتم هذا المبحث بتتبع مسار عملية المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ويقود للوصول إلى فهم حقيقي للمعايير التي تتطلبها عملية الانضمام للاتحاد، ومدى استجابة الأتراك لاستيفاء تلك المعايير. كما نتعرض خلال الصفحات التالية إلى المرحلة التي وصلت إليها المفاوضات بين الطرفين وما هي القضايا العالقة التي تحول دون إحداث تقدم حقيقي، وما هو المزاج العام الشعبي والرسمي عند الأوروبيين والأتراك أيضًا، فيما يخص عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول: مسار المفاوضات

انتسبت تركيا للاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٦٣، وعُدَّت مرشحاً رسمياً للعضوية منذ عام ١٩٩٩. وفي كانون الأول ٢٠٠٤ قرر المجلس الأوروبي فتح باب المفاوضات مع تركيا، بتاريخ الثالث من تشرين الأول ٢٠٠٥، كما أعلن رسمياً أنه وفي حال قامت تركيا باستيفاء وتطبيق "معايير كوبنهاجن" السياسية بحلول نهاية عام ٢٠٠٤؛ فإن الاتحاد سوف يبدأ مفاوضات الانضمام مع الأتراك دون تأخير.

منذ صعود حزب العدالة والتنمية في تشرين الثاني ٢٠٠٢ إلى الحكم، تسارعت وتيرة الإصلاحات السياسية في تركيا؛ ما أثر على دعم عملية التحول الديمقراطي في الداخل، وقاد إلى التقدم بخطوات ملحوظة في مجال ضمان حقوق الإنسان، ودعم حقوق الأقليات، والتخفيف من سطوة المؤسسة العسكرية.

^١ مجموعة من القواعد تحدد إذا ما كان بلد ما مؤهلاً للانضمام للاتحاد الأوروبي. المعايير تتطلب أن يكون لدى الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاد سوق فاعل، وأن تتعهد الدولة بتنفيذ التزامات ونوايا الاتحاد الأوروبي.

المعايير الأوروبية، التي طالب الاتحاد الأوروبي بتطبيقها، شكلت نقطة البداية الأساسية والمنطلق إلى توحيد الجماعات المختلفة في الداخل التركي حول عملية الإصلاح. في الحقيقة، ساعدت حكومة أردوغان في إحكام السيطرة على الدولة، والتخلص من نفوذ العسكر المقلق. في الوقت نفسه، عُدَّتْ هذه الإصلاحات غير مكتملة، وغير كافية أيضاً بالنسبة للأوروبيين؛ نتيجة استمرار الجدل حول العديد من المشاكل في كثير من المجالات التي طبقت فيها، وما زال الجدل دائراً إلى اليوم حول احترام الحريات الأساسية، وإصلاح النظام القضائي.

لا تزال المفوضية الأوروبية^٢ تنتظر إلى اليوم تحقيق المزيد من الإصلاحات في العديد من المجالات الحيوية؛ بصفتها الجهة المسؤولة عن تقديم التقارير لقادة الاتحاد الأوروبي؛ مما يؤثر على البت في إمكانية طرح ملفات جديدة للتفاوض مع الجانب التركي. الجانب المشرق من الرواية هنا يقول إن التوافق بين مختلف ألوان الطيف السياسي في تركيا، حول نقطة مفادها أن فتحَ فصول جديدة للتفاوض فاعلٌ وحيويٌّ، ويقود بالضرورة لجعل عملية الإصلاح جزءاً من عقيدة الدولة التركية، ما يُعَدُّ ثروة حقيقية لتركيا نفسها= إلا إن حس التشاؤم لا يزال حاضراً وبشكل واضح عند مختلف الأطياف السياسية في الداخل التركي؛ بسبب التخوف من بقاء مسيرة المفاوضات مع الاتحاد، وما لذلك من تأثير سلبي على مسيرة الإصلاح^٣.

في الحقيقة، عندما قام المجلس الأوروبي بالموافقة على وضع إطار لعملية التفاوض مع تركيا، لم يقدم ضمانات تؤكد حتمية قبول الجمهورية التركية كدولة عضو، ولم يلزم نفسه بمهلة محددة أو إطار زمني معين لهذه المفاوضات.

^٢ الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، وتُعدُّ مسؤولة عن اقتراح القوانين والتشريعات، وتطبيق القرارات والمعاهدات الصادرة عن الاتحاد، فضلاً عن الإدارة اليومية لشؤون الاتحاد.

^٣ Kirsty Hughes: TURKEY AND THE EUROPEAN UNION: JUST ANOTHER ENLARGEMENT? (Political Dynamics in Turkey) p1.

في حزيران ٢٠١٣، قرر الاتحاد الأوروبي فتح فصل جديد للتفاوض مع تركيا، لكنه تأجل؛ نتيجة ضغط الألمان المتذرعين بقمع السلطات التركية لموجة التظاهرات التي عمت البلاد وانطلقت من ساحة تقسيم في إسطنبول. إلا إن الاتحاد وتركيا عادا مجددا للتفاوض، وفتح بعد ذلك فصل جديد يختص بالسياسة الإقليمية وتنسيق الأدوات

البنوية في أواخر عام ٢٠١٣، هذا الفصل يفعل استفادة تركيا بعد تمام عضويتها من صناديق الاتحاد الأوروبي، في تقليص فارق التطور بين الأقاليم التركية المختلفة، إضافة إلى أنه يساعد في تجهيزها للعضوية الكاملة، في إطار السياسات الإقليمية التي طورها الاتحاد لضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الاندماج بين أعضاء الاتحاد. في الرؤية التي يعتمدها حزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣، يرد: "إن علاقات تركيا المتقلبة مع الاتحاد الأوروبي، والتي يعود تاريخها إلى ٥٠ عاما، قد وضعت للمرة الأولى في عهد حزب العدالة والتنمية في إطار منظم، وتحولت إلى جزء من الرؤية السياسية، وقامت بخطوات واضحة وملموسة، في إطار احتياجات تركيا ومتطلبات الاتحاد الأوروبي، وليس لفترة مؤقتة فقط".^٥

^٤ الاتحاد الأوروبي يعيد اطلاق مفاوضات انضمام تركيا. (٢٠١٣، June 11، Retrieved from ' 2015، October 23). Retrieved from <http://www.aljazeera.net>

^٥ الرؤية السياسية - المقر العام لحزب العدالة والتنمية 9 (n.d.). Retrieved May 2015. Retrieved from <https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon>

الفصل الثاني:

الشعور العام لدى الأتراك حيال الانضمام للاتحاد الأوروبي

"قد لا تنضم تركيا أبداً، وفي كل يوم تبتعد أوروبا أكثر فأكثر" [اجمن باغيش وزير شؤون الاتحاد الأوروبي التركي السابق]، بهذه الكلمات نقل عن غير قصد ما تتبناه طبقة ليست بالقليلة من المواطنين الأتراك، ومن أولئك الذين يخصصون حصة جيدة من مداد أقلامهم، عند الحديث عن إمكانية رفرفة العلم التركي إلى جانب تلك الثمانية والعشرين في بروكسل.

إن الشعور العام بالإحباط عند عدد كبير من الأتراك، والذي ترجمته كلمات باغيش تلك تجاه الاتحاد لها ما يبررها فعلاً؛ فلم تأتِ إلا نتيجة (للجفاء) الذي أبداه الاتحاد في موقفه من ملف عضوية تركيا؛ فمنذ عام ٢٠٠٥، والذي شكل البداية الرسمية لانطلاق المفاوضات بين الطرفين، عُدَّتْ هذه المفاوضات هي الأبطأ على الإطلاق، عند النظر إلى المفاوضات التي يجريها الاتحاد مع الدول المرشحة للعضوية؛ إذ بدأت في الثالث من تشرين الأول ٢٠٠٥، فتحت خلالها ١٤ فصلاً من أصل ٣٥، ولم يختتم لحد الآن إلا فصل واحد فقط. وعند إلقاء نظرة سريعة على مسيرة تلك المفاوضات، نجد أربعين شهراً كاملاً من الجمود التام، خلال الرئاسة الإسبانية للمجلس الأوروبي في ٢٠١٠؛ بسبب الخلافات على وضع جزيرة قبرص^٦.

بعد مرور ما يقرب من الـ١٠ سنوات، حاولت تركيا خلالها إقناع الجيران في أوروبا بجدارتها بالعضوية، قام الأتراك حقيقةً بثورة بيضاء، قلبت الموازين في الداخل التركي؛ رغبة في استيفاء معايير كوبنهاجن التي يفرضها الاتحاد على أولئك الراغبين في العضوية؛ فعند النظر في التقارير التي تصدرها المفوضية الأوروبية (تقارير التقدم)،

⁶ Press release “ EU Enlargement: Turkey must do more to protect basic freedoms,” European Parliament. October.27 2010.

والتي تدرس استجابة الأتراك لما يريد أن يراه الأوروبيون، يلمس المرء جدية الحكومة التركية في إقناع مواطنيها ونظرائهم الأوروبيين بسيرهم بخطى ثابتة تجاه الإصلاح وتجاه العيش، ضمن المعايير التي تعتمدها الديمقراطيات الغربية، القائمة على أساس الحكم الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان أحياناً كثيرة، وأحياناً أخرى يظهر التذبذب التام في الاستجابة.

يعتقد الأتراك أنهم حققوا تقدماً ملموساً في مجالات عديدة، وأن لدى دولتهم اقتصاد كبير وحيوي يتفوق على الكثير من الدول، مثل اليونان، وبعض دول أوروبا الشرقية التي اكتسبت حديثاً عضوية الاتحاد. كما أنهم مؤمنون بأن دولتهم ذات الأغلبية المسلمة: علمانية، تحمل الكثير من القيم والمعايير المشتركة مع الاتحاد الأوروبي؛ مما يؤهلها فعليا للعضوية.

الفصل الثالث:

الشعور العام لدى الأوروبيين حيال انضمام تركيا للاتحاد

يرجع الكثير من الباحثين أسباب بطء المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إلى تخوف حقيقي من ضم دولة ذات أغلبية إسلامية لكيان يدين غالبية سكانه بالمسيحية. لم تأت هذه التصورات من العدم؛ فهي بنيت حقيقةً على ما شهدته أوروبا مؤخراً، من تصاعد موجة الإسلاموفوبيا والتركوفوبيا، ونشوء حركات يمينية معادية للإسلام في أوروبا؛ كحركة بيغيدا الألمانية، التي امتدت أفكارها لتلاقي استحسان مواطنين من البلدان الأوروبية الأخرى^٧؛ ساهم ذلك في ازدياد أعداد المشككين في الانضمام للاتحاد في الداخل التركي؛ ففي عام ٢٠١٠، أجرت جامعة غرناطة الإسبانية، بالاشتراك مع جامعة بوغراتشي التركية، استطلاعات رأي مشتركة، وجدت أن الكثير من الأوروبيين معتقدون بالطبيعة الإسلامية لتركيا، بصورة لا تجعلها تتوافق مع الطبيعة المسيحية لأوروبا، ويقينهم بعدم ارتباط الطرفين

^٧ هي حركة سياسية ألمانية متطرفة ضد المسلمين نشأت في مدينة درسدن، تؤمن بضرورة طرد المسلمين من أوروبا؛ نظراً لعددهم المتزايد الذي قد يؤدي إلى أسلمة أوروبا مستقبلاً وتحولها إلى قارة ذات أكثرية إسلامية.

بقيم مشتركة. وفي عام ٢٠١١، أجرت جامعة فيينا أيضًا دراسة إحصائية؛ لقياس مدى تخوف الأوروبيين من الإسلام، ومن ضم تركيا للاتحاد الأوروبي؛ إذ وجدت تلك الدراسة أن نسبة الرفض العالية لضم تركيا للاتحاد، جاءت من المجتمعات التي تقطنها نسب كبيرة من ذوي الأصول التركية، والعكس صحيح. وبالرجوع إلى نتائج استطلاعات الرأي التي خصت لموضوع عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، لوحظ أن النقاش السياسي في الاتحاد حول عضوية تركيا، أصبح يدور حول الفجوة الدينية والثقافية بين الطرفين^٨.

في استطلاعات الرأي التي أجراها المسح السنوي المسمى (توجهات الأطلسي)^٩ لعام ٢٠١٠، تبين أن المزاج العام في العديد من الدول الهامة التي تقع ضمن إطار الاتحاد، يناقض الشعار العام (متحدون في التنوع) الذي يتبناه الاتحاد. لاحظ الساسة اليمينيون في أوروبا تلك التوجهات الشعبية؛ ما دفعهم إلى تغيير نبرة خطابهم، من جانب التحيز العرقي، إلى جانب التمييز الديني والثقافي، ولقي هذا الخطاب صدى عند نسبة ليست ضئيلة من العامة^{١٠}.

يتضح ذلك في كتاب (ألمانيا تلغي نفسها) (Deutschland schafft sich ab)، للنائب السابق في برلمان برلين وعضو مجلس الإدارة السابق في البنك المركزي الألماني تيلو سارازين (Thilo Sarrazin's)، الذي تبني آراء عدت عنصرية ومسيئة لليهود والمسلمين، وتحديداً الأتراك في ألمانيا، متهمًا إياهم بانعدام الفعالية، ومهاجمًا ثقافتهم وجيناتهم، التي عدّ أنها تمنحهم معدل ذكاء أقل، عاذًا أيضًا أن اليهود جميعهم يشتركون في جين واحد؛ ما يجعلهم مختلفين عن باقي البشر^{١١}، إضافة إلى قوله: «لا يقدم أي دين آخر الكثير من المطالب (يقصد الدين الإسلامي)، وليست

⁸ Yilmaz, H. (2009). "European perceptions of Turkey as a future member state: Results of an opinion poll in France, Germany, Poland, Spain and United Kingdom." And Gallup (2009). "Views in European Union enlargement." Flash Eurobarometer 257.

⁹ Transatlantic Trends ، مسح سنوي شامل للرأي العام الأوروبي والأمريكي، يجري في الولايات المتحدة وروسيا وتركيا و ١٢ دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي.

¹⁰ Transatlantic Trends. (n.d.). Retrieved June 22, 2015, from <http://trends.gmfus.org/transatlantic-trends/>

¹¹ <http://www.haaretz.com/print-edition/features/jewish-gene-theories-make-waves-in-germany-gone-unnoticed-in-israel-1.311182>

هناك جماعة من المهاجرين مرتبطة بالجريمة، وبازدياد الطلب على إعانات الدولة، ومنعدمة الفعالية؛ أكثر من المسلمين، ولا تؤكد أي جماعة اختلافها أمام العامة خصوصاً بملابس النساء أكثر منهم»^{١٢}.

أطلق البعض على زارتسين لقب (الرجل الذي قسم ألمانيا)، بل أثارت آراؤه المشهد السياسي الألماني والأوروبي بصورة لا مثيل لها؛ إذ أشعل الرجل ثورة ضده في الداخل الألماني؛ فعلى المستوى الرسمي، انتقد العديد من السياسة تصريحاته وعدّوا سارايزين من (كارهي الأجنب)، وأن تصريحاته العنصرية تلك لا أساس لها من الصحة، وأقرب إلى أن تكون ضرباً من خيال الكاتب^{١٣}. فعلياً، لا يمكن إنكار الازدراء التي حظيت به آراؤه على المستوى الرسمي، لدرجة دفعت الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني لدراسة فصله من عضويته، وأعلن البوندسبنك (البنك المركزي الألماني) أيضاً براءته من تصريحاته، لدرجة دفعته إلى الاستقالة من منصبه في البنك، في العاشر من أيلول ٢٠١٠^{١٤}. على الجانب الآخر الأكثر دراميتيكية للمشهد، لاقى الكتاب صدى شعبياً، فقلما أثار رجل بآرائه الرأي العام الألماني، بقدر ما فعل زارتسين، لدرجة دفعت للتساؤل: لماذا تلقى نظرية الاندماج الغوغائية الخاصة به العديد من المتابعين الألمان؟ والذي دل على ذلك نسبة المبيعات الموهلة للكتاب؛ فخلال شهرين فقط من نشره في أيلول ٢٠١٠، أصبح الكتاب الأكثر مبيعا بين الكتب السياسية لكاتب يكتب باللغة الألمانية. بعد موجة الانتقادات تلك، أعلن العديد من الألمان تأييده، وأعلن هو شخصياً أنه بسبب تزايد الطلب على الكتاب؛ قد قرر زيادة عدد الطبعة الأولى إلى ٢٥٠,٠٠٠ نسخة، ومن خلال المنتديات على الشبكة العنكبوتية والندوات السياسية، تبين أن للرجل داعمين حقيقيين في الشارع الألماني؛ فالبعض قال إنه على حق، وربما أخطأ هنا وأصاب هناك، إلا إن الرجل لم يعامل بعدل؛ فعلى سبيل المثال تلقى المقر الرئيسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني (SPD) الرسالة التالية: «أحيانا أنا محبط وغازب؛ لإدراكي أنه في ألمانيا اليوم لم يعد المرء قادراً على التعبير عما يجول في خاطره، ولم يعد قادراً أن يسمي الأشياء بأسمائها. هذا الشيء اعتدنا على رؤيته

¹² Bucerius. S (2014) *Unwanted Muslim Immigrants/ Dignity And Drug Dealing* Retrieved from <http://books.google.com>

¹³ شبكة BBC، جدل حول كتاب عن المسلمين واليهود، ٢٠١٠، http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/08/100831_germany_immigration.shtml، ٢٠١٥/٠٣/٠٥

¹⁴ دوينتشة فيله، ارتياح في ألمانيا بعد تنحي زارتسين عن منصبه، ٢٠١٠، <http://www.dw.de/>، ٢٠١٥/٠٣/٠٦، 5993475-a.

في الأنظمة الشمولية»، هنا بدأ زارتسين يظهر بمظهر البطل القومي، وعبر العديد من السياسيين الألمان عن أن الرسميين يتجاهلون حقيقة أن لزارتسين مؤيدين. بيتر هوك، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ولاية بادن فورتمبرغ، قال: «حتى لو كنت لا أشركه ببعض آرائه، إلا أنه أشار إلى قضايا تقلق المواطنين الألمان»¹⁵.

عملياً، لا يستطيع أحد إنكار المشاكل الحقيقية التي يعاني منها المجتمع الألماني، مثلاً عند الحديث عن عملية إدماج المهاجرين وأبناء الأقليات، إلا إن إرجاع أسباب تلك المشاكل إلى المهاجرين وأبناء الأقليات أنفسهم، لا، بل إرجاع ذلك إلى الحتمية البيولوجية أو الموروث الجيني المتحكم في سلوكيات البشر= هو ما يبعث حقيقةً على الأسى والخوف من تصاعد المد اليميني. إن حقيقة وجود ألمان وأوروبيون منقسمين بين أولئك المدعورون من تصريحاته واختياره للمصطلحات العنصرية، وبين مؤيدي تقييمه للاندماج والتكامل في المجتمع الألماني، هي شيء لا يمكن إنكاره ابداً.

اليوم، يرى العديد من المحللين وجود تكتل بقيادة ألمانية فرنسية داخل الاتحاد، يعرقل مسألة ضم تركيا، مدعوماً بالتخوف من التأثير الكبير الذي ستحدثه تركيا داخل الاتحاد، وهذا حقيقي أيضاً؛ فعند النظر إلى عامل عدد السكان، نجد أن عدد سكان تركيا يفوق الـ ٧٥ مليون نسمة، وعلى الجانب الآخر، نجد أن مقاعد البرلمان الأوروبي¹⁶ مثلاً توزع وفق التعداد السكاني للدول الأعضاء؛ ما يمنح تركيا الفرصة، حال انضمامها، لتصبح القوة الثانية في البرلمان بعد ألمانيا. وذلك يشكل فرقا حقيقياً، خصوصاً في ظل عدم الاتفاق النسبي بين مواقف السياسة الخارجية لتركيا والعديد من دول الاتحاد، فيما يخص ما يجري في الشرق الأوسط على سبيل المثال.

¹⁵ Spiegel Online ، 'The Man Who Divided Germany' ، 2010 ، <http://www.spiegel.de/international/germany/the-man-who-divided-germany-why-sarrazin-s-integration-demagoguery-has-many-followers-a-715876.html> ، 06/03/2015.

¹⁶ مؤسسة برلمانية منتخبة بطريقة مباشرة تتبع الاتحاد الأوروبي. يشكل البرلمان الأوروبي مع مجلس الاتحاد الأوروبي السلطة التشريعية للاتحاد الأوروبي. يتألف البرلمان من ٧٣٦ مقعداً، يتم تخصيص المقاعد لكل دولة وفقاً لعدد السكان.

الفصل الرابع:

قضايا حساسة عالقة بين الطرفين:

على الرغم من أن مفاوضات الانضمام بين تركيا والاتحاد الأوروبي مرت بالعديد من المراحل التي ارتاح لها الطرفان؛ كإطلاق حزم الإصلاحات، وتطوير الحريات، ورفع مستوى الممارسات الديمقراطية، وهذا ما أشارت إليه صراحة التقارير السنوية التي تصدرها المفوضية الأوروبية، إلا إنها أيضاً مرت بمراحل ركود، تميزت بعدم إحراز أي تقدم يذكر، وذلك عند التطرق إلى القضايا الحساسة بالنسبة لتركيا والاتحاد، التي سنتناولها الصفحات التالية من هذا البحث.

١. العلاقات التركية اليونانية:

إذ عدت العلاقات اليونانية التركية من القضايا الحساسة جداً، والتي كان لها تأثير سلبي كبير على التقدم في مفاوضات الانضمام بين الطرفين. جغرافياً، تقع اليونان على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتشكل جزءاً متمماً من منطقة البلقان على الحدود مع تركيا. ومن منظور سياسي اجتماعي اقتصادي وحتى عسكري، فإن تركيا واليونان يعدان من اللاعبين الرئيسيين في جنوب شرق أوروبا؛ إذ إن الدولتين أعضاء في حلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٥٢، كما أن اليونان عضو في الاتحاد الأوروبي منذ ١٩٨١، وتركيا من الدول القوية المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

بقيت العلاقات بين تركيا واليونان متوترة بعد نهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، كما اتصفت العلاقات بين البلدين على أنها تدور حول (نزاع - مفاوضات - نزاع). ومنذ العام ١٩٧٤، مرت الدولتين بأزمات متعددة، زادت التوتر في العلاقات الثنائية؛ ففي عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٦، حدثت أزمتهن على وضع بحر إيجه، كما حدثت أزمة ثالثة أيضاً في عام ١٩٩٩، ليس لها علاقة بالنزاع الثنائي على بحر إيجه، إنما كانت بخصوص قائد حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان. وفي عام ١٩٨٨، وتحديداً في الفترة التي تقدمت فيها تركيا بطلب الانضمام

إلى الجماعة الأوروبية التي سميت (عملية دافوس)، حدث تقارب تركي يوناني شكل نقطة تحول واضحة في العلاقات بين البلدين. الأهم من ذلك أن عملية دافوس تلك، كانت فرصة ذهبية للمجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية لدى الطرفين، للتعبير عن آرائهم بشأن النزاع التركي اليوناني؛ إذ غدّت أزمة إميا- كارداك وأزمة أوجلان عام ١٩٩٦ التعبئة التي قامت بها الحركات المؤيدة للتقارب التركي اليوناني، واستخدمته وسائل الإعلام لمناقشة المصلحة الوطنية، من قبل نشطاء حقوق الإنسان ورجال الأعمال والمواطنين، على شكل ملحوظ أكثر من أي وقت مضى، وانتقدت ادعاءات القوميين بأنهم هم الوحيدون الذين يدافعون عن المصالح الوطنية^{١٧}. أصبح من الواضح أن تركيا لا تزال تعاني من توتر عدم تطبيع علاقاتها مع اليونان. في الوقت نفسه، فإن سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية تعترض الوصول إلى مستوى يقارب الصفر من المشاكل بين الدول الأعضاء.

٢. قضية قبرص:

قضية أخرى تعد عقبة رئيسة أمام التقدم في مفاوضات الانضمام الدائرة بين الاتحاد وتركيا، ألا وهي قضية قبرص. قبرص مقسمة منذ الغزو التركي للجزيرة الذي حدث عام ١٩٧٤، ومنذ الاستيلاء على ثلثها الشمالي، في رد فعل من قبل تركيا على انقلاب في نيقوسيا، كان يهدف إلى ضم الجزيرة إلى اليونان.

وفقاً للبروتوكول الإضافي الخاص الموقع بين تركيا والاتحاد بخصوص الاتحاد الجمركي، فإن على تركيا أن تلتزم بفتح حدودها ومجالها الجوي والبحري للسفن والطائرات القبرصية، مع ذلك لم تقم الحكومة التركية بتقديم البروتوكول الإضافي الخاص بالاتحاد لجمركي للبرلمان للمصادقة عليه، ولا تزال الحكومة التركية ترفض أي تقدم بهذه المسألة، حتى يتم رفع العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك في شمال قبرص. ألزم الاتحاد الأوروبي نفسه بالعمل

¹⁷ Case Study on Greece – Bulgaria – Turkey. (2012، December 1). Retrieved June 22، 2015، from http://www.esponterco.eu/media/case_studies/cs_greece_bulgaria_turkey.pdf

على حل المسألة القبرصية في أعقاب الاستفتاء الذي جرى وفقاً (خطة عنان)^{١٨} لتوحيد جزيرة قبرص في ٢٠٠٤. لكن ووفقاً للعديد من الآراء، فإن إقدام الحكومة التركية على أي إجراء يخالف الموقف المتشدد لمعظم عناصر المجتمع التركي، المتحدة في إظهار موقف متشدد من قضية قبرص = سيكون بمثابة انتحار سياسي لحكومة أردوغان أو من سيخلفه؛ يرتبط ذلك بالتنافس التاريخي والتقليدي بين اليونان وتركيا. تاريخياً، نظرت تركيا لقبرص على أنها مصدر تهديد لأمنها القومي؛ إذ لا تبعد سوى ٧٥ كم عن تركيا، ويمكن أن يقود الوجود العسكري اليوناني على الأرض القبرصية إلى زيادة الثارات التاريخية بين تركيا واليونان. تركيا نظرت للجزيرة من منظور استراتيجي؛ إذ تشكل تهديداً للجمهورية التركية؛ فمن الممكن وبسهولة فرض حصار بحري عند مدخل بحر إيجه، المؤدي إلى الدردنيل والبسفور وكافة الموانئ التركية من إسطنبول حتى إسكندرونه. تلك الأخطار يحسب لها الأتراك الكثير من الحسابات عند الحديث عن أي حل لتلك المسألة^{١٩}. في المقابل، تُعدّ الإجراءات اليونانية، التي تحاول منع الوصول إلى إنهاء العزلة الدولية للقبارصة الأتراك = مناقضة لمعاهدة الانضمام للاتحاد الأوروبي؛ والتي تحرم أي إعاقعة لإحراز تنمية اقتصادية في قبرص التركية. مع ذلك، يقرّ أعضاء الاتحاد الـ ٢٨ أن تركيا تخرق بشكل واضح التزاماتها بتطبيق مواد البروتوكول الإضافي، الخاص بالاتحاد الجمركي.

وضعت قضية قبرص الطرفان على مفترق طرق خطير في العلاقات بين البلدين، إلا إذا وصلا إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة لتفادي الأزمة^{٢٠}. ومن الواضح أنه ومن دون الوصول إلى تسوية للنزاع التركي القبرصي، فإن عضوية تركيا في الاتحاد ستكون صعبة المنال. في بداية ٢٠١٤، ظهرت ملامح انفراج للأزمة القبرصية؛ إذ قال مفوض التوسعة في الاتحاد الأوروبي ستيفان فولي، بعد لقائه مع وزير خارجية تركيا، أحمد داود أوغلو إن الجانبين «اتفقا على أهمية التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة القبرصية لمصلحتنا جميعاً»، وإن تركيا تدعم إعادة إطلاق المحادثات بشأن حل

^{١٨} عبارة عن اقتراح تبنته الأمم المتحدة لحل النزاع القبرصي. تضمن مقترحاً لإعادة هيكلة جمهورية قبرص باعتبارها "جمهورية قبرص المتحدة"، والتي ستكون عبارة عن اتحاد يضم دولتين. تم تنقيحه عدة مرات قبل أن يتم طرحه للشعب القبرصي في استفتاء. وأيد الاقتراح بنسبة ٦٥٪ من القبارصة الأتراك، ولكن ٢٤٪ فقط من القبارصة اليونانيين.

Retrieved June 22, 2015, from <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/51335d95-395e-4be1-95b3-d5235f6e85b1>

^{٢٠} Amanda Akçakoca: EU-Turkey relations 43 years on: train crash or temporary derailment? Cyprus issue P9-10.

للقضية القبرصية^{٢١}. مؤخراً، ظهرت هناك بوادر جديدة لحل القضية القبرصية، تحديداً بعد انتخاب القبارصة الأتراك لمصطفى أكينجي رئيساً جديداً للجمهورية بتاريخ ٢٦ / ٠٤ / ٢٠١٥، الذي عرف عنه دعمه الشديد لإعادة توحيد الجزيرة. الرئيس القبرصي الجنوبي أناستاسيادس، أعلن عن ارتياحه لوجود رجل مثل أكينجي في السلطة، وعدّه خياراً واعداً لتطوير الوطن المشترك. إلا إن تصريحات الرئيس القبرصي الجديد فاجأت الأتراك؛ عندما صرح بأنهم يرغبون في التخلص من الهيمنة التركية على بلادهم، والحفاظ على سيطرتهم على مؤسساتهم، إذ وصف أردوغان مثل هذا التصريح بالمتسرع^{٢٢}. إلا إن أردوغان وأكينجي، وبعد زيارة أكينجي إلى تركيا، أعربا عن أملهما في أن يكون عام ٢٠١٥ هو العام الفاصل، الذي سيتم فيه التوصل إلى حل للقضية القبرصية، وربما سنلحظ في الشهور القادمة خطوات حقيقة بهذا الاتجاه^{٢٣}.

٣. تركيا وأرمينيا:

شهد انفصال أرمينيا عن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، توتراً شديداً في العلاقات بين تركيا وأرمينيا؛ حيث شهدت الحدود بين البلدين إغلاقاً تاماً، وهي الحدود الوحيدة المغلقة في أوروبا. تتمحور الخلافات التركية الأرمينية، التي تلقي بظلالها بشكل سلبي على المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بخصوص عضوية تركيا، حول قضيتين رئيسيتين، هما:

²¹ <http://awsat.com/details.asp?section=4&issueno=12859&article=761010&feature=#.UwOd9mJdVLM> .

²² أردوغان ينتقد رئيس قبرص الرفض للهيمنة التركية (n.d.). Retrieved June 22, 2015, from <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2015/04/27>

23 (April 26). Retrieved June 22, 2015, from <http://www.alalam.ir/news/1698276> "رئيسا لجمهورية شمال قبرص التركية" (٢٠١٥)، 23

الأولى: ترى أرمينيا أن موت ما يقارب من مليون ونصف المليون أرميني، خلال النضال للاستقلال، أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، من قبل جنود الدولة العثمانية = يعد إبادة جماعية، وتطالب تركيا بالاعتراف بذلك. على الجانب الآخر، ترفض تركيا ذلك؛ عادةً أنه لم تكن هناك خطة مركزية لتدمير الأرمن بصفته شعباً، كما تعدّ أن الرقم الحقيقي للقتلى الأرمن كان أقل مما أعلنته أرمينيا بكثير، وأن الكثير من الأتراك قتلوا في المقابل. بهذا الخصوص، فإن أرمينيا لديها دعم قوي لموقفها، والعديد من الدول اعترفت رسمياً بأن المذبحة الأرمنية إبادة جماعية، كما أن هناك أصواتاً قوية في الكونجرس الأمريكي تطالب الولايات المتحدة بالاعتراف أيضاً بإبادة جماعية قام بها الأتراك ضد الشعب الأرمني. بالإضافة إلى اعتماد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمريكي قراراً غير ملزم للاعتراف بالمذبحة الأرمنية^{٢٤}. المملكة المتحدة لا تعترف رسمياً بالمذبحة الأرمنية، إلا إن هناك مطالبات كثيرة للاعتراف بها^{٢٥}.

الثانية تتلخص في تبني تركيا لموقف أذربيجان، في الحرب التي دارت على إقليم ناغورني كاراباخ^{٢٦}، وساهمت في الفرض على أرمينيا بالخضوع لمطالب أذربيجان السياسية، كما انضمت إلى باكو في العام ١٩٩٣؛ بغية فرض حصار اقتصادي على أرمينيا غير الساحلي؛ لإجبارها على التخلي عن دعمها للأرمن في ناغورني كاراباخ، في إطار صراعهم حول تقرير المصير^{٢٧}.

في عام ٢٠٠٨، قبل الرئيس التركي عبد الله غول، دعوة من الرئيس الأرميني سيرج ساركيسيان، لحضور مباراة كرة القدم في التصفيات المؤهلة لكأس العالم في يريفان، وهي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس تركي أرمينيا منذ استقلالها؛ مما أظهر بعض الدلائل على تحسن العلاقات التركية الأرمنية. دفع ذلك الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي آنذاك، لاعتبار تلك الزيارة على أنها «زيارة رمزية وتاريخية» وأن هناك أملاً كبيراً في أن تساعد على تطبيع العلاقات

^{٢٤} ليس له أي أثر قانوني، ولا يرتب التزامات على الرئيس الأمريكي.

^{٢٥} Arabella Thorp and Claire Taylor: Turkey today RESEARCH PAPER 08/90 - 8 DECEMBER 2008 p40.

^{٢٦} منطقة ذات أغلبية أرمنية في أذربيجان، أعلنت استقلالها ذاتياً مما قاد تركيا على إثر ذلك للإغلاق حدودها مع أرمينيا عام ١٩٩٣، ولا تزال مغلقة، وهي الحدود الوحيدة المغلقة في أوروبا.

^{٢٧} Arabella Thorp and Claire Taylor: Turkey today RESEARCH PAPER 08/90 - 8 DECEMBER 2008 p40.

بين البلدين²⁸. كما أعلنت الرئاسة الفرنسية أيضاً عن دعمها لخطة تركيا المسمّاة (برنامج التعاون والاستقرار في القوقاز)، الذي ضم تركيا وأرمينيا²⁹.

في العاشر من تشرين الأول ٢٠٠٩، وقعت تركيا وأرمينيا في زيوريخ -سويسرا على بروتوكولين؛ الأول مخصص لإقامة علاقات دبلوماسية، والثاني مخصص لفتح الحدود. هذه الخطوة قادت العديد من المحليين إلى التنبؤ بفشل تلك المصالحة؛ إذ سخر تاتول هاكوبيان - وهو باحثٌ مقيم في يريفان - من الأمر، قائلاً: «لم تكن هذه الحدود حتى في الحرب الباردة محظورةً كما هي اليوم. كانت قطارات عادية تتنقل ببسر وسهولة بين كارس ولبينيناكان».

يقول العديد من الباحثين تعليقاً على اتفاقية المصالحة: إن هذه الاتفاقية استندت إلى حساباتٍ خاطئة من كلا الطرفين؛ فمن الجانب الأرمني، كان يُعتقد أنه من الممكن تغيير الوضع الراهن في العلاقات التركية الأرمنية، من دون تغيير الوضع في إقليم ناغورني كاراباخ، وقد أخطأت تركيا في الاعتقاد بأن الحوار مع أرمينيا من شأنه أن يؤدي إلى تنازلاتٍ بشأن الإقليم. ولم يول المجتمع الدولي اهتماماً بالتفاصيل³⁰. يسعى الاتحاد الأوروبي إلى خفض مستوى الخلافات بين الدول الأعضاء؛ لذا وجب على تركيا الوصول إلى حل جذري للمشكلة الأرمنية، إذا كانت راغبة فعلاً في عضوية الاتحاد.

²⁸ French Presidency press release، Statement by the Presidency of the Council of the European Union on the visit of the Turkish President Abdullah Gul to Armenia on 6 September، 4 September 2008.

²⁹ Ardogan: Caucasus Stability & Cooperation Platform Process To Start Next Week ،TurkishPress.com ،15 August 2008.

³⁰ فشل المصالحة التركية الأرمنية 22، Retrieved June 2015، (n.d.). Retrieved June 22، 2015، <http://arabthought.org/>، نشرة-إعلامية/فشل-المصالحة-التركية-الأرمنية

٤. حقوق الإنسان:

تعدّ قضية حقوق الإنسان في تركيا، واحدة من القضايا الهامة التي تعرقل إحراز تقدم في مفاوضات الانضمام بين تركيا والاتحاد. وفقاً لـ سيناب كاكماك^{٣١} «إن قضية الحقوق والحريات الأساسية في الاتحاد الأوروبي ذات شقين: الأول يتلخص في تطوير آلية حماية الحقوق والحريات داخل الاتحاد، والثاني هو فرض الاحترام لتلك الحقوق بوصفه شرطاً أساسياً للانضمام للاتحاد»^{٣٢}. بالتالي، فإن على الدول المرشحة لعضوية الاتحاد أن تستوفي العديد من الشروط، واحد منها هو الحفاظ على مؤسسات مستقرة؛ لحماية وتحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان. وعلى هذه الدول أن تمتلك القدرة على تحقيق المواءمة والانسجام بين تشريعاتها وفقاً «للمكتسبات المجتمعية»^{٣٣} للاتحاد. حقوق الإنسان في تركيا محمية بموجب العديد من المعاهدات الدولية التي تأخذ الأسبقية على التشريعات المحلية، المادة ٩٠ من الدستور التركي لعام ١٩٨٢ ذكرت «الحقوق والحريات الأساسية»، مثل حق الحياة، والأمن الشخصي، وحق الملكية. استناداً إلى التقييم الوارد في التقرير المرحلي الصادر عن المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٥، واقتراح اللجنة المختصة لتنقيح شراكة الانضمام؛ قام المجلس الأوروبي، وبناء على أساس الاتفاق السياسي، الذي تم التوصل إليه مع تركيا في ١٢ كانون أول ٢٠٠٥، باعتماد قرار بشأن المبادئ والشروط والأولويات الواردة في النسخة المنقحة للشراكة مع تركيا^{٣٤}. شراكة الانضمام المعدلة عدت وثيقة هامة لتركيز استعدادات تركيا للانضمام للاتحاد، بالإضافة إلى أنها خطوة للأمام لتكييف أولويات تركيا مع الاحتياجات المتطورة التي تتطلبها المراحل اللاحقة؛ إذ تشمل هذه الشراكة المعدلة مجموعة من الأولويات المتعلقة بقدرة تركيا على تلبية معايير المجلس الأوروبي، المحددة في كوبنهاجن لعام ١٩٩٣، بالإضافة إلى متطلبات الإطار التفاوضي، الذي اعتمده المجلس بتاريخ الثالث من أكتوبر لعام ٢٠٠٥.

^{٣١} Eskişehir Osmangazi أستاذ مشارك في القانون الدولي والسياسة في جامعة

^{٣٢} Çakmak Cenap، "Human Rights، The European Union and Turkey"، Alternatives: Turkish Journal of International Relations، Vol.2، No.3&4، Fall&Winter 2003، p.5.

^{٣٣} "Acquis Communautaire" مجموعة القوانين التي تقضي بالتزام البلدان الأعضاء، بالديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان الأساسية.

الأولويات المدرجة في شراكة الانضمام المعدلة، تم اختيارها بشكل صريح على أساس قدرة تركيا على إنجازها، أو التقدم بها إلى الأمام خلال السنوات المقبلة. وهناك فرق بين الأولويات التي يتوقع الاتحاد من تركيا إنجازها في المدى القصير (من سنة إلى سنتين)، والأولويات التي من المتوقع إنجازها على المدى المتوسط (من ثلاث إلى أربع سنوات)؛ حيث إن تلك الأولويات متعلقة بالتشريعات وتنفيذها الفعلي. عُدَّت الأولويات المتعلقة بحقوق الإنسان من الأولويات قصيرة الأجل؛ حيث تلتزم تركيا بمعالجة كافة القضايا التي ترد في التقرير المرحلي عن الوضع في تركيا الصادر عن المفوضية الأوروبية³⁵.

مع ذلك، لا تزال هناك مشاكل حقيقية في بعض المجالات الخاصة بحقوق الإنسان في تركيا؛ إذ سجلت مؤسسات حقوق الإنسان خلال سنة ارتفاعاً في حالات التعذيب والضرب والاعتداء من قبل قوات الأمن التركية، كما ارتكبت قوات الأمن التركية عمليات قتل غير قانونية، بالإضافة إلى عدد من الاعتقالات والملاحقات القضائية، ولم يسجل أن الدولة التركية أدانت تلك الممارسات إلا في حالات نادرة، هذا بالإضافة إلى سوء أوضاع السجون واكتظاظها وامتلائها بالموظفين غير المؤهلين. سجلت التقارير أيضاً أن الجهات المختصة بفرض القانون لم توفر للمعتقلين الآلية التي يتم من خلالها اتصال المعتقلين بمحامين للدفاع عنهم وفقاً للقانون التركي، كما سجلت تقارير محاولات من بعض المسؤولين في الحكومة المنتخبة لتقويض استقلالية القضاء، كما عرقلت العلاقات الوثيقة بين القضاة والمدعين العامين السير في محاكمات عادلة للمتهمين، وعُدَّ طول فترة المحاكمات مشكلة حقيقية.

لا يزال المراقبون في الاتحاد الأوروبي ينتقدون بشكل صريح تقييد الحكومة لحرية التعبير، عن طريق استخدام القيود الدستورية والعديد من القوانين، بما في ذلك تلك المواد من قانون العقوبات، التي تحظر توجيه شتائم للحكومة، وللدولة، وللأمة التركية، ومؤسسات الدولة ورموز الجمهورية. امتدت القيود الحكومية لتشمل التضييق على الحريات على الشبكة العنكبوتية، كما قامت المحاكم بفرض حظر بعض المواقع الإلكترونية، على مقدمي خدمات

³⁵ Directorate General External Policies of the Union: Turkey Human rights p5.

الاتصالات، بما معدله ١,٤٧٥ مرة، بالإضافة إلى وجود قيود مفروضة على الجماعات الدينية غير المسلمة، تقييد ممارسة نشاطاتهم الدينية بشكل علني.

حرية التملك، والعنف ضد المرأة، وجرائم الشرف والاعتصاب= لا تزال مشاكل واسعة الانتشار في تركيا، بالإضافة إلى استمرار زواج الأطفال. كما ساهم فساد رجال الشرطة في مشكلة الاتجار بالبشر لأغراض العمالة والاستغلال الجنسي.

في المقابل، خففت الحكومة التركية من قيودها على حرية التعبير؛ من خلال تعديل المادة ٣٠ من قانون العقوبات؛ إذ ضيقت من الظروف التي يتم تحتها تجريم الخطاب السياسي. بعد ذلك، قامت الحكومة بتعديل القانون لإزالة القيود على البث بلغات غير التركية على قنوات التلفاز المملوكة للدولة، كما وسعت الحكومة من البث باللغة الكردية، لتنشئ قناة حكومية تبث على مدى ٢٤ ساعة باللغة الكردية.

في موضوع الأقليات، عاجت الحكومة مخاوف السكان العلويين؛ إذ قام البرلمان بتعديل قانون المؤسسات؛ مما وسع من قدرة الأقليات الدينية على اكتساب ممتلكات جديدة وإعادة الممتلكات المصادرة وفقاً للقانون القديم^{٣٦}. في التقرير المرحلي الصادر عن المفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٠ لتقييم الوضع في تركيا، لاحظت المفوضية أن تركيا عاجت العديد من الجوانب فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولوحظ أيضاً أن تركيا حققت خطوات ضرورية لاستيفاء شروط الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، الذي تضمن دفع تعويضات في عام ٢٠٠٩ بقيمة ٦,١ مليون يورو للمتضررين من الانتهاكات لحقوق الإنسان في تركيا^{٣٧}.

³⁶ Human Rights Report: Turkey - BUREAU OF DEMOCRACY, 'HUMAN RIGHTS AND LABOR - Country Reports on Human Rights Practices - February 25, 2009 p1-p2.

³⁷ Commission staff working document "TURKEY 2010 PROGRESS REPORT" accompanying the communication from the commission to the European Parliament and the Council Enlargement Strategy and Main Challenges 2010-2011, Brussels, 9 November 2010.

غيرها من التدابير اتخذتها الحكومة لإنشاء مؤسسات مختصة برصد انتهاكات حقوق الإنسان؛ مثل المؤسسة المستقلة التركية لحقوق الإنسان، حيث إن تركيا تتلقى الدعم في هذا المجال من العديد من الدول الأوروبية؛ مثل الدنمارك، التي توفر المساعدة الكاملة من المؤسسات الدنماركية، خصوصاً المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، الذي أطلق برنامجاً مدعوماً من قبل وزارة الخارجية الدنماركية، ويوفر هذا البرنامج عنصرين هامين:

المكون الأول يختص بتطوير قدرات كبار المفتشين في وزارة الداخلية، والذين يختصون بمراقبة احترام حقوق الإنسان من قبل الشرطة والدرك.

يركز المكون الثاني على دعم مؤسسات المجتمع المدني التركية المختصة بحقوق الإنسان. قدم دعماً مالياً لإنشاء شبكة لمنظمات حقوق الإنسان في تركيا؛ مما أسهم في إشراك تلك المنظمات في عملية صنع القرار العام^{٢٨}. أنشئ هذا البرنامج بناء على توصيات المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٠٨، عندما أعلنت المفوضية أن تركيا أحرزت تقدماً واضحاً في عملية الإصلاح السياسي.

اتخذت تركيا العديد من الإجراءات الأخرى لمعالجة قضية الانتهاكات وأعمال التعذيب. قدمت الحكومة التركية في عام ٢٠١٠ مذكرة (للجنة مناهضة التعذيب)، سلطت الضوء على المواد والمراجع؛ لتوفير تنفيذ كامل لاتفاقية مناهضة التعذيب، وغيرها من ضروب المعاملة غير الإنسانية والمهينة. أشارت التقارير أيضاً إلى العديد من الممارسات التي يأخذ الاتحاد منها موقفاً سلبياً، وهي:

١- الاعتقال غير الرسمي، وعدم إمكانية وصول المعتقلين إلى المحامين أو إبلاغ العائلات عن حالات الاعتقال، وسوء المعاملة للمحتجزين.

³⁸ The Ministry of Foreign Affairs of Denmark website “The Danish Human Rights programme to assist Turkey's EU preparation”
<http://www.um.dk/en/menu/DevelopmentPolicy/DanishDevelopmentPolicyCountries/TheNeighbourhoodProgramme/Programmes/EUPreparationTurkey/>

٢- وجود معيقات للوصول الفعال للمعالجة الطبية.

٣- إنشاء ديوان المظالم ومؤسسات مشابهة^{٣٩}.

في المقابل، كشف البيان العام لمنظمة العفو الدولية عن دعوات مستمرة من قبل الأمم المتحدة للحكومة التركية، للتحرك ضد التعذيب والإفلات من العقاب. كما أظهرت تقارير منظمة العفو الدولية العديد من المخاوف، وناقشت العديد من الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لتوفير الضمانات اللازمة لضمان تطبيق حقوق الإنسان^{٤٠}.

الانتهاكات التركية لحقوق الإنسان ما زالت تظهر في تقارير المفوضية الأوروبية المرحلية؛ إذ ينصب الاهتمام على البروتوكول الرابع والسابع والثاني عشر؛ لأنه يظهر أن تركيا لم تصادق بعد على ثلاث بروتوكولات إضافية على الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان. العديد من أحكام (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان)^{٤١} التي وردت في تقرير المفوضية الأوروبية المرحلي، تظهر أن تركيا لا تزال تعاني من خرقها لـ ٥٥٣ حكماً من أحكام المحكمة. منذ عام ٢٠٠٩، ازداد عدد القضايا المرتبطة بالحق في محاكمة عادلة، وبحمائية حقوق الملكية المنظورة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمقدمة ضد تركيا، على الرغم من تأثر تلك الحقوق بالتعديلات الدستورية، التي ضمنت أيضاً حق الأفراد بتقديم شكاوى فردية للمحكمة الدستورية^{٤٢}.

³⁹ Amnesty International, "Turkey: Briefing to the Committee against Tortur", October 2010

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/EUR44/023/2010/en/20f6df79-3fca-4eb5-8d16-341b5654411a/eur440232010en.pdf>

⁴⁰ AMNESTY INTERNATIONAL Public Statement, 25 November 2010

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/EUR44/025/2010/en/e77b4034-4537-4918-b164-b4d2966c2fc2/eur440252010en.pdf>

^{٤١} محكمة فوق وطنية تأسست في سنة ١٩٥٩ بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتعنى بدراسة الشكاوى المقدمة إليها في حال خرقت إحدى الدول الأعضاء حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية وبروتوكولاتها، ويمكن أن يتقدم بالشكاوى أفراد أو دول أعضاء أخرى، وللمحكمة أيضاً حق الإفتاء فيها.

⁴² Commission staff working document "TURKEY 2010 PROGRESS REPORT" accompanying the communication from the commission to the European Parliament and the Council Enlargement Strategy and Main Challenges 2010-2011, Brussels, 9 November 2010.

فيما يخص حرية التعبير، أظهرت السجلات الرسمية أن ٣٩ صحفياً بقوا تحت الإقامة الجبرية في عام ٢٠١٠، بينما منعت ١٢ صحيفة ومجلة من النشر، وقد انخفض العدد عن السنوات الماضية، وأن ما مجموعه ٧٩٠ شخصاً تم تجريدهم نتيجة أحكام صادرة ضد حرية التعبير، كما حكم على ١٤٨٠ شخصاً بالسجن^{٤٣}.

جاءت حالة رئيس تحرير الصحيفة التركية الأرمنية دينك، دليلاً واضحاً على استمرار الانتهاكات التركية لحرية التعبير. في تلك الحالة ظهر انتهاك واضح للمادة الثانية (في الجوانب الإجرائية والموضوعية) والمادة العاشرة؛ حيث أدين رئيس التحرير دينك بتشويه سمعة الهوية التركية^{٤٤}.

تجددت انتقادات الاتحاد لوضع حقوق الإنسان في تركيا بعد أحداث ميدان تقسيم، حيث عدَّ الاتحاد أن تركيا استخدمت القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين، في تناقض واضح مع المعايير الأوروبية، إذ أدان البرلمان الأوروبي بالأغلبية لجوء تركيا إلى العنف؛ مما حدا بأردوغان لرفض ذلك القرار قائلاً: «أرفض قرار البرلمان الأوروبي، ولا أعترف به؛ فالذين اتخذوه يجب أن ينظروا أولاً إلى اليونان، وتركيا مرشحة وليست عضواً في الاتحاد الأوروبي؛ فكيف يتخذ قراراً بحقها؟!». إلا إن بعض المراقبين يعدُّ أن بطء وتيرة مفاوضات الاتحاد، في فتح فصول جديدة للتفاوض مع تركيا بخصوص الانضمام= هو ما يجعل تصرفات الحكومة التركية تبتعد عن المعايير الأوروبية. إحدى البرلمانيات الأوروبيات، ربا عومن رويتن، قالت: «على أوروبا أن تستخلص العبر مما جرى في تركيا، ويجب فتح كامل ملفات انضمام تركيا إلى الاتحاد؛ لأن ذلك يعطي الأتراك بعض الدلالات؛ فيتصرفون بمقتضاها»^{٤٥}.

⁴³ “Turkey’s human rights report in 2010 not perfect but promising” http://www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action?newsId=231075

⁴⁴ Peroni, Lourdes. “Freedom of Expression in Turkey: When Changes in the Wording Are Not Enough” OCTOBER 5, 2010 <http://strasbourgothers.com/2010/10/05/freedom-of-expression-in-turkey-when-changes-in-the-wording-are-not-enough/>

⁴⁵ Turkish PM Erdogan rejects EU criticism. (2013, June 13). Retrieved June 22, 2015, from <http://www.euronews.com/2013/06/13/turkish-pm-erdogan-rejects-eu-criticism/>

السرد السابق يظهر تحسناً في أداء تركيا، في العديد من الجوانب المرتبطة بحقوق الإنسان، مقارنة مع السنوات السابقة، لكن لا تزال تركيا تعاني من النقص في العديد من الجوانب. يظهر أيضاً تأثير واضح لمفاوضات الانضمام بين تركيا و الاتحاد الأوروبي؛ حيث أفادت تلك المفاوضات الجانب التركي، وساعدت على هيكلة أداء أفضل لحقوق الإنسان.

ما جاء في تقرير المفوضية الأوروبية الأخير لعام ٢٠١٤ حول:

في تقرير التقدم الخاص بالمفوضية الأوروبية لسنة ٢٠١٤، رحبت المفوضية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تمت في تركيا، وتمت الإشارة إلى ضرورة التعاون الأمني، ضد الإرهاب القادم من تنظيم داعش، تحديداً في الأراضي السورية العراقية على حدود تركيا، وإلى التعاون بخصوص اللاجئين. وفي إشارة إلى زخم جديد حول المفاوضات بين تركيا والاتحاد، أشار التقرير إلى توقيع العديد من الاتفاقيات؛ كاتفاقية إعادة الإدخال في ٢٠١٣، وإطلاق الحوار حول تحرير تأشيرة الدخول بين الطرفين في ٢٠١٤، إضافة إلى جهود تبذل لحل القضية الكردية.

كما اعترضت المفوضية على حملة التطهير في أوساط الشرطة والقضاء؛ رداً على التحقيقات في قضايا الفساد والرشاوى التي تم الكشف عنها. كما أشار التقرير أيضاً إلى محاولات الحكومة التركية الأخيرة حظر بعض وسائل الإعلام، إلا أنها ألغيت عن طريق المحكمة الدستورية، لكن هذا قاد إلى نوع من **الرقابة الذاتية**؛ ما يُعدُّ تضييقاً على حرية التعبير. كما تساءل التقرير عن استقلالية القضاء، وسيادة القانون، بعد قضايا الفساد الأخيرة التي طالت العديد من المسؤولين في الحكومة، وفصل وإعادة تكليف العديد من القضاة والمدعين العامين.

دعا التقرير إلى مزيد من التعاون الأمني والشرطي؛ نظراً للأحداث الخطيرة في الجوار التركي، كما يدعو لمواءمة أكبر بين الموقف التركي والأوروبي في هذا الشأن.

لا تزال هناك انتقادات لطريقة تعامل الحكومة التركية مع حرية التجمع، كما وردت هناك دعوات لإعادة إحياء الحوار بين الأطياف السياسية والمجتمع. وأوصى التقرير؛ نتيجة اعتبار تركيا شريكاً تجارياً قوياً للاتحاد؛ بتوسيع التعاون بين تركيا والاتحاد، في مجال الاتحاد الجمركي؛ نتيجة الحجم الكبير والحيوية التي يتمتع بها الاقتصاد التركي. كما أوصى التقرير بفتح العديد من الفصول الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي، حالما تستوفي تركيا عددًا من المعايير اللازمة. وكذلك أوصى تركيا بضرورة تطبيع العلاقات مع الجمهورية القبرصية، والحفاظ على علاقات جيدة مع جيران تركيا؛ مما يوفر زخمًا جديدًا لعملية الانضمام.

أشاد التقرير باعتماد البرلمان التركي قانونًا يضع الأساس القانوني لتسوية القضية الكردية، ويشمل القانون معايير للقضاء على الإرهاب، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، ويؤسس للاستقرار وحماية حقوق الإنسان في تركيا. في ما يخص السياسة الخارجية، أشاد التقرير بالدور المهم لتركيا في الأزمة السورية، وانتقاداتها للنظام السوري على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبله، ودعمها للمعارضة الموحدة. كما أشاد بالدعم الإنساني المقدم للاجئين، ودعمها للمبادرات حول برنامج إيران النووي.

المبحث الثاني:

التطور التاريخي لتوجهات السياسة الخارجية لتركيا الحديثة، وبداية ظهور ملامح لتركيا المسلمة

الفصل الأول: تشكيل نظرة تركيا الخارجية

بعد تشكل النظام ثنائي القطب، في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ صيغت السياسة الخارجية التركية بما يتلاءم والقيم الغربية، التي اهتمت أساساً بالحدثة والسيادة الوطنية. وبعد نهاية الحرب الباردة، وعلى طول فترة التسعينيات من القرن الماضي، شهدت تركيا تحولات تكلفت بنقلة يمكن قياسها منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، في تشرين الثاني ٢٠٠٢؛ فقد استطاع الحزب تحقيق نقلة نوعية في البلاد؛ خفضت مستوى التضخم من ٥٥٪ إلى ما يقارب الـ ٩٪، وحققت مستوى نمو اقتصادي عد الأسرع في العالم إلى جانب الصين، حسب التقرير الذي أعده مؤخراً معهد Brookings Institution لسياسات المراكز الحضرية، حول (نمو المدن العالمية) Global (Metromonitor)^{٤٦}.

وفقاً للبروفيسور رمضان غوزن، رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة جانكايا في أنقرة، فإنه يمكن ملاحظة ثلاث ثوابت تستند إليها السياسة الخارجية التركية اليوم. تدور هذه الثوابت في فلك: الخلفية العثمانية للدولة التركية، وقوتها القومية والوطنية (The national power)^{٤٧}، وتوازنات النظام الدولي. تلعب هذه العوامل دوراً محفزاً، ومقيداً أحياناً للدور التركي في الساحة العالمية والإقليمية، وفي تشكيل نظرتها للمشاكل المحيطة بها^{٤٨}. في عهد أتاتورك، تبعت السياسة الخارجية التركية توازنات القوى العالمية؛ في محاولة لتطبيق مبدأ أتاتورك

46 Brookingsins institution.(2014).Global MetroMonitor An Uncertain Recovery (2nd ed.). Washington ،DC: Joseph Parilla ،Jesus Leal Trujillo ،and Alan Berube with Tao Ran.

٤٧ جميع الموارد والأدوات المتاحة للدولة، والتي تمكنها من السعي لتحقيق أهدافها وغاياتها الوطنية.

48 Ramazan Gözen ،“Türk Dış Politikasında Değişim Var mı?” ،in Türkiye'nin Değişen Dış Politikası ،eds. Cüneyt Yenigün and Ertan Efeğil (Ankara: Nobel Yayın Dağıtım ،2010) ،p. 22

الأساسي: (سلام في الوطن وسلام في العالم). وفي حقبة أتاتورك أيضاً كان واضحاً ذلك الابتعاد النسبي عن الخلاف مع الاتحاد السوفييتي؛ إذ قام الأتراك بالتوقيع على العديد من المعاهدات الهادفة لبناء تحالفات جديدة، كان منها الانضمام إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢، وتشكيل حلف البلقان مع اليونان ويوغوسلافيا ورومانيا عام ١٩٣٤، والتوقيع على معاهدة مونترو حول نظام المضائق عام ١٩٣٦، التي أعطت تركيا السيطرة على مضيق البوسفور والدرديل، ونظمت حركة السفن الحربية. كما سمحت لها أيضاً بإعادة تسليح المضائق والتوقيع على حلف سعد آباد الذي هدف لتطويق الشيوعية، والذي ضم تركيا وإيران والعراق وأفغانستان. ثم وقّعت على معاهدة ثلاثية مع بريطانيا وفرنسا مقابل الاتحاد السوفييتي^{٤٩}. وبعد وفاة أتاتورك وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، التزمت تركيا الحياد، إلا أنه وبعد بروز النظام ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، انحازت تركيا بشكل واضح إلى المعسكر الغربي، وانضمت إلى مؤسساته أيضاً؛ إذ أصبحت عضواً في مجلس أوروبا منذ عام ١٩٤٩، وعضواً في حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٢، ووافقت بشكل كبير سياستها الداخلية والخارجية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو وتوجهات أوروبا خلال فترة الحرب الباردة، وأصبحت ترى الأمور من منظار أمريكي بحت، لحد اشتراكها في الحرب الكورية عام ١٩٥٠؛ لما رأته حكومة عدنان مندريس حينها، من أن تلك الخطوة كفيلة بضمان انضمام تركيا إلى حلف الناتو^{٥٠}.

ينظر العديد من الباحثين إلى نهج الأتراك في تلك المرحلة على أنه جاء نتيجة الحالة الاقتصادية المتعثرة للاقتصاد التركي، وحاجتها للدعم الاقتصادي والعسكري. كما جاءت نظرتهم متوافقة جداً مع مشروع مارشال ومبدأ ترومان ١٩٤٧؛ الذي أصّل لزعامة الولايات المتحدة (للعالم الحر) وهدف أساساً إلى مقاومة المد الشيوعي في اليونان وتركيا، والحيلولة دون دخولهما في الكتلة الشرقية؛ عن طريق إقرار الكونجرس الأمريكي مساعدات مالية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للدولتين؛ لتقوية بنيتهما الداخلية، وجعل وعود الشيوعيين أقل بريقاً.

49 politikaakademisi ‘the Turkish foreign policy in justice and development party era and the axis shift debate ‘ 2012 <http://politikaakademisi.org/the-turkish-foreign-policy-in-justice-and-development-party-era-and-the-axis-shift-debate/>، 27/03/2015.

50 Uğur Özgöker and Selin İba ‘‘Uluslararası İlişkiler ve Türkiye’nin Dış Politikası’’ in 21. Yüzyılda Çağdaş Türk Dış Politikası ve Diplomasisi ،ed. Hasret Çomak (Kocaeli: Umuttepe Yayınları ،2010) ،p. 84.

عضوية الأتراك في حلف شمال الأطلسي وثقت العلاقات التركية الأمريكية، وأصبح الأمريكيون يرون تركيا حارساً جنوبياً لأوروبا من تمدد الشيوعيين إلى قلب القارة. تصرفت أنقرة في تلك الفترة بروح أوروبية بحثة؛ سعيًا منها لإبراز نفسها دولةً أوروبية ليس إلا، وترجم ذلك الطلب التركي إلى الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٩، وتوقيع اتفاقية شراكة في عام ١٩٦٣، استهدفت العضوية الكاملة. جميع تلك الخطوات كانت ضمن المجهود التركي آنذاك للاندماج في كل المؤسسات الغربية^{٥١}.

على الجانب الآخر من المشهد، كان الأوروبيون، كما هم الآن مشككين في الأتراك؛ بسبب الطبيعة غير الديمقراطية لهيكله الدولة التركية، واستفاق الأتراك في منتصف ستينيات القرن الماضي من حلمهم بهويتهم الأوروبية، بعد تدخلهم العسكري في قبرص، وما لحقه من ردود فعل أوروبية ساخطة، وحظر الأسلحة الذي فرض عليهم. عندها شعر الأتراك بأنهم ليسوا جزءاً أصيلاً من أوروبا، وتوجهوا لتنويع سلة علاقاتهم الخارجية؛ عن طريق تطوير علاقاتهم مع الاتحاد السوفييتي، والنظر إلى الشرق (إلى العالم الإسلامي طبعاً)، لكن كل ذلك لم يخلّ بالتزامهم تجاه الغرب في المقابل^{٥٢}.

51 Hale, *Turkish Foreign Policy: 1774-2000* pp. 156-157

52 politikaakademisi, 'the Turkish foreign policy in justice and development party era and the axis shift debate', 2012 <http://politikaakademisi.org/the-turkish-foreign-policy-in-justice-and-development-party-era-and-the-axis-shift-debate/>, 27/03/2015.

منذ سبعينيات القرن الماضي، والفوضى التي رافقت تلك الحقبة؛ من الحرب السوفيتية في أفغانستان، والثورة الإسلامية في إيران في ١٩٧٩، واندلاع الحرب الإيرانية العراقية بعد ذلك؛ ازدادت أهمية الدور التركي عند الحليف الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط؛ لضرورة وجود طرف داعم للسياسة الأمريكية في المنطقة.

في الثاني عشر من أيلول ١٩٨٠، قاد كنعان أفارين انقلاباً عسكرياً. لم يكن هذا الانقلاب هو الأول في تاريخ الجمهورية التركية الحديث؛ فقد سبقه انقلاب ١٩٦٠، وانقلاب ١٩٧١. كانت الدوافع وراء هذه الانقلابات المتعاقبة متشابهة جداً؛ إذ دائماً ما كان يتذرع قادة تلك الانقلابات بالتدخل؛ للحفاظ على الطبيعة العلمانية للدولة، وردّ كل محاولة للجنوح عن الكمالية. وعند إجراء عملية تصفح سريعة للبيانات التي أصدرها الجيش بعد هذه الانقلابات، من السهل ملاحظة التخوف الكبير من تغيير هوية الدولة التركية عن طريق (أسلمتها). خلصت تلك الانقلابات، ماعدا انقلاب ١٩٧١، إلى سلسلة من الإعدامات بحق القادة السياسيين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء عدنان مندريس، الذي اتهم بمحاولة الإطاحة بالأتاتورية، والتأسيس لفكر يدعو إلى عودة الخلافة وإلغاء النظام العلماني. جرت كل تلك الأحداث تحت أعين الأمريكيين، وبرضاهم.

الفصل الثاني: بروز ملامح الإسلام السياسي في تركيا، ما قبل العدالة والتنمية

٠١ ظهور تورغوت أوزال

في خضم تلك الأحداث، وفي وقت عمّ فيه الفراغ الذي حرم الدولة وشعبها من أي برنامج للإنقاذ، وتفاقت الخلافات السياسية وازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً = برز نجم (تورغوت أوزال)، الذي سنورد له ولنجم الدين أربكان مساحة جيدة من هذا البحث؛ لاعتبارهما من المؤثرين في أفكار حزب العدالة والتنمية الحاكم اليوم. أوزال الاقتصادي الليبرالي ورجل البنك الدولي السابق، انضم إلى حكومة سليمان ديميريل ليكون نائباً لرئيس الوزراء في عام ١٩٧٩، وبعد فترة قصيرة أصبح الأترك ينظرون إلى الرجل على أنه رئيس الوزراء غير الرسمي للدولة، وسفير تركيا الاقتصادي لدى الغرب؛ لما حمله من أفكار تبنت اقتصاد السوق الحر، شعروا معها بإمكانية تحقيق تغيير يعالج ما وصل إليه الوضع من سوء. وبعد انقلاب ١٩٨٠ بعشرة أيام فقط، اختير ليكون نائباً لرئيساً الوزراء بولنت أوصولو، إلا أنه استقال عام ١٩٨٢؛ لخلافه مع القيادة العسكرية، وتوجه بعد ذلك لتأسيس حزب الوطن الأم، الذي جاء في فترة التضييق على الأحزاب العريقة الأخرى، بصورة مكنته من تحقيق فوز ساحق في انتخابات ١٩٨٣، وتشكيل الحكومة. من الملاحظ تحقيق الرجل نقلة اقتصادية نوعية؛ عن طريق برنامج ليبرالي شمل كافة القطاعات الاقتصادية، لدرجة أعطت تركيا في تسعينيات القرن الماضي ملامح قوة إقليمية ناشئة.

وجود أوزال في الحكم كان أشبه بالمعجزة؛ نظراً لتمتعه بعقيدة دينية لا يخفيها هو نفسه، وكونه ممارساً للصلاة، مؤدياً لفريضة الحج ثلاث مرات وهو على رأس عمله، موظفاً أيضاً للنصوص الدينية في خطابه السياسية، بيد أنه ملتزم بالتقاليد العلمانية للدولة، وغربي التوجه.

اتسم عهد أوزال بالانفتاح، ومنح المزيد من الحريات الدينية. إلا أنه في الحقيقة، يجب ألا ينظر إلى ما استطاع الرجل تحقيقه، وسماح قادة الجيش بذلك، بمعزل عن السياق التاريخي للعملية؛ فقد مكن الغزو السوفييتي لأفغانستان،

الذي عارضته الولايات المتحدة، وتشجيعها للمقاومة الإسلامية هناك، وفتاوى العلماء المسلمين بوجود الجهاد= من تحقيق انفراج حقيقي على الجماعات الإسلامية في تركيا حليفة الولايات المتحدة، وعضو حلف الناتو، التي انسأقت مع ذلك التوجه؛ ما أسهم، وبشكل لافت، في التغاضي عن الكثير من المحرمات السابقة.

كان تورغوت أوزال من ألمع القادة في الساحة السياسية التركية منذ رحيل أتاتورك؛ فقد أطلق على فترة وجوده في السلطة، والتي امتدت من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٣: (الحقبة الأوزالية) في السياسة التركية؛ لما أحدثته من أثر كبير في السياسة الداخلية والخارجية التركية. ترأس أوزال الحكومة خلال فترة ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩، ثم ترأس الدولة في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣، وخلال هذه المدة الطويلة، وخصوصاً عندما اختار أوزال مباشرةً يدرم ق بولوط، المتسم بضعف الشخصية، لخلافته في رئاسة حزب الوطن الأم، ورئاسة الحكومة؛ ليوصل هيمنته على إدارة شؤون الدولة، بشكل مكنه من رئاسة الحزب الحاكم والحكومة والدولة معاً من وراء الكواليس، كما كتبت الصحف التركية آنذاك. استمر أوزال بممارسة هذا الدور، لكن بشكل أقل حدة، خلال رئاسة مسعود يلماز للحزب والحكومة، منذ ١٩٩٠، وحتى ١٩٩١، كما ازدادت صعوبة سيطرته تلك خلال فترة حكومة ديميريل الائتلافية، بعد انتخابات ١٩٩١. وعلى صعيد السياسة الخارجية، لوحظ دور أوزال الواضح خلال أزمة الخليج الثانية؛ من سماحه للطائرات الأمريكية باستخدام القواعد الحربية إنجيلريك وباطمان وسيلوبي، في العمليات العسكرية ضد العراق، والالتزام بالحظر الجوي المفروض عليه، رغم معارضة قادة أحزاب وسياسيين وعسكريين أتراك، من أمثال أردال إينونو، وبولنت أجاويد، ونجم الدين أربكان، برغم ما تعرض له من ضغوط غربية ووعود خليجية بالمساعدات آنذاك ليقف ذلك الموقف.

أوزال في تلك الفترة لم يكن قائداً عادياً، أو مجرد مؤسس لحزب الوطن الأم وقائداً له، بل إنه ساهم في تحقيق توازنات بين أجنحته المختلفة القومية والإسلامية، وكان القائد صاحب المشروع الهادف إلى بناء قدرات بلاده الاقتصادية والعسكرية، وتحقيق التنمية الشاملة. ارتفع معدل النمو الاقتصادي في الفترة من ٨٣ وحتى ٩٠، من ٣,٣٪ إلى ٩,١٪؛ ما أكسبه تأييد قطاعات مختلفة من الداخل التركي. تميز الرجل بالجمع والموازنة بين التوجه الإسلامي والعلمانية؛ فرغم ارتباطاته بزعميم الطريقة النقشبندية زايد قوتقو، وتأثره بتعاليمه وممارساته الدينية= دافع عن الطبيعة

العلمانية للدولة، وعن إصلاحات أتاتورك، وكان حريصاً على تكامل بلاده مع المجموعة الأوروبية، وعلاقتها مع الولايات المتحدة؛ ما أتاح له المحافظة على علاقات جيدة مع مختلف التوجهات داخل بلاده، ومع الدول المحيطة والغربية.

٢. نجم الدين أربكان

نجم الدين أربكان عد واحداً من الذين أثروا في السياسة التركية بشكل كبير؛ إذ يرى العديد من الدارسين أن أفكار حزب العدالة والتنمية لا تختلف كثيراً عما تبناه ودعا إليه أربكان. شارك أربكان في ثلاث حكومات؛ إحداها مع اليسار برئاسة بولنت أجاويد، ومرتين مع اليمين بزعمامة سليمان ديميريل. ولأول مرة منذ تأسيس الجمهورية التركية، أصبح اعتناق المبادئ الإسلامية علانيةً، يتخذ الصفة السياسية، على يد أربكان. كما ظهرت دعوة عملية لإعادة إحياء القيم التقليدية، التي كانت تتآكل بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية^{٥٣}. بدأت مسيرة الإسلام السياسي العلنية في تركيا عام ١٩٧١، بعد أن أسس أربكان حزب السلامة الوطني، الذي لم يستمر سوى ١٦ شهراً؛ لإلغائه بقرار من المحكمة، ثم بتأسيس حزب النظام الوطني عام ١٩٧٢ على أنقاض الأول، لكنه هذه المرة استطاع انتزاع سبع وزارات، بعد انتخابات ١٩٧٣، وحصل أربكان على منصب نائب رئيس الوزراء فيها، إلا أنه حُلَّ بعد انقلاب ١٩٨٠، الذي حضر نشاط الأحزاب السياسية كافة، واعتقل بعدها أربكان مع عدد من قيادات حزبه، وحوكم عسكرياً بالسجن لأربع سنوات. وبعد خروجه من السجن، عمل على تأسيس حزب الرفاه، ثم حزب الفضيلة الإسلامي.

تأسس حزب الرفاه سنة ١٩٨٣، على شكل امتداد لحزب السلامة الوطني، وترأسه نجم الدين أربكان في ١٩٨٧. اتبع الحزب استراتيجية دينية محافظة أصولية أيضاً؛ إذ جمع بين القيم الإسلامية والقومية، مع ميل واضح للإسلامية، خصوصاً عند النظر إلى موقفه من الأحزاب العلمانية، ومن العلاقات مع الغرب، وانتقاده لتماهي تركيا الواسع مع القيم الغربية المتناقضة مع القيم الأساسية للأمة التركية ومبادئها. ولم يدعم انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية؛ لاعتقاده أن

ذلك يمثل تهديدًا واضحًا للأتراك على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبدلاً من ذلك، فضل زعامة تركية لمجموعة إسلامية تضم كافة بلاد العالم الإسلامي، ترقى لنموذج مشابه للاتحاد الأوروبي حالياً، من سوق وعملة مشتركين، بل وحتى منظومة دفاعية موحدة.

عُدَّ ما حققه الحزب في انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية وما قبلها مفاجأةً للعديد من المراقبين؛ الذين رأوا ذلك صعوداً للتيار الإسلامي في الداخل التركي. حاز الحزب حينها ما نسبته ٢٢٪ من مجموع أصوات الناخبين، رغم توجهاته الإسلامية، إلا إن الحزب قبل قواعد اللعبة السياسية التركية والديمقراطية العلمانية. وبعد ترأس أربكان للحكومة ١٩٩٦، ازدادت شعبية الحزب إلى ما يقارب ٤٠٪، وفق استطلاعات للرأي أجريت بعد تشكيل أربكان للحكومة بفترة قصيرة. عكست تلك الاستطلاعات شعوراً نسبياً بالاطمئنان لدى الشارع التركي؛ الذي كان متوجساً من توجهات هذا الحزب، وازدادت نسبة العضوية في صفوفه إلى ٤ ملايين مقارنة بـ ٢,٥ مليون. إلا إن التطورات والصراعات بين أربكان والجيش أرغمت الجيش على الاستقالة من رئاسة الحكومة في ١٨ / ٠٦ / ١٩٩٧، وتم حظر نشاط الحزب عام ١٩٩٨ بتهمة انتهاك علمانية الدستور. بعد حظره، وفي عام ١٩٩٨، تأسس حزب الفضيلة الإسلامي، الذي لم يلبث أن حُلَّ بعد ما يقارب الثلاث سنوات، ليتشكل من أنقاضه حزب العدالة والتنمية، الذي يحكم اليوم في تركيا، والذي يشكل محور اهتمام هذه الدراسة.

٣٠٣. مجيء حزب العدالة والتنمية

بعد حل حزب الفضيلة عام ٢٠٠١، أسس النواب المنشقون الذين يمثلون جناح المجددين بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠١ حزب العدالة والتنمية، وانتخب رئيس بلدية إسطنبول السابق رجب طيب أردوغان ليكون زعيمًا له^{٥٤}. يمكن القول بأن العدالة والتنمية أنجح حزب إسلامي في العالم؛ حزب موالٍ للغرب، وداعم كبير لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، له جذور مرتبطة بالإسلام السياسي التقليدي، مختلف نسبيًا عن النهج الصلب الذي اتبعه أربكان وتخلّى عنه لصالح تبني نهج ديمقراطي محافظ. قاد الحزب ثورة حقيقية في الداخل التركي بعد توليه السلطة، سعى بجدية لمطابقة المعايير الأوروبية، وكان مخالفًا نسبيًا لنهج العلمانيين الكماليين والقوميين الأتراك، تبني سياسة اقتصادية أسهمت في تعافي الاقتصاد وسداد ديون تركيا الخارجية في فترة قياسية؛ إلى أن أصبحت تركيا دولة مانحة، بعد أن كانت متلقية للمساعدات. حزب لديه دعم حقيقي من الطبقة الوسطى التركية.

برز نجم الحزب في الانتخابات العامة التي جرت عام ٢٠٠٢، ليحقق انتصارات حقيقية على مدار الثلاثة عشرة سنة التالية. النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية تحديداً عام ٢٠٠٢، لا يمكن عزله عن النجاحات التي حققها حزب الرفاه الذي سبق الحديث عنه، وعن موجة الإسلام السياسي التي علت في تركيا في ثمانينيات القرن المنصرم أيضًا، وشكلت ثورة أوجدت الدين في الحياة العامة، دلّ عليها التغيير الحقيقي في اللباس، والفصل بين الجنسين، وتزايد عدد المدارس والبنوك الإسلامية، إضافة إلى وجود أقوى للطرق الصوفية. جاء العدالة والتنمية بمنظومة ورؤية سياسية مختلفة عن سبقوه من رواد الإسلام التقليدي^{٥٥}؛ وفقًا للرؤية الرسمية التي يتبناها الحزب، فإن الحزب (ديمقراطي محافظ)^{٥٦}،

⁵⁴ from '2015, 22 June, Retrieved June 22, 2015, (3 October, 2014). (AKP) حزب العدالة والتنمية <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2618b61c-4f04-4bef-b997-e8946055062f>

⁵⁵ Justice and Development Party | political party, Turkey. (n.d.). Retrieved June 22, 2015, from <http://www.britannica.com/topic/Justice-and-Development-Party-political-party-Turkey>

^{٥٦} مصطلح صاغه حزب العدالة والتنمية التركي؛ لوصف نظريته السياسية السائدة إلى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وصف هذا المصطلح بأنه محاولة للخروج على الديمقراطية الإسلامية التقليدية، وتأييد القيم العلمانية والديمقراطية، وفي معناه الأوسع يحاول مصطلح الديمقراطية المحافظة تسليط الضوء على توافق الإسلام مع الديمقراطية ومع سياسة خارجية تركية ذات توجه غربي وتبني اقتصاد ليبرالي وتطبيق العلمانية داخل الحكومة. هناك اتهامات توجه لمصلح الديمقراطية المحافظة باعتباره مفهومًا عائمًا يهدف إلى إخفاء أجندة إسلامية في الولايات المتحدة تتغير رؤى الديمقراطيين المحافظون مع الوقت إلا إنه من السهل رصد توجههم الديني مقارنة بنظرائهم الليبراليين والمعتدلين الديمقراطيين، كما يدعمون التعليم ووجود جيش قوي، وتبني سياسة مالية محافظة.

حوّل هذه الهوية الديمقراطية المحافظة إلى مؤسسة ونموذج ملهم لدول الجوار، (تحتوي الهوية السياسية الديمقراطية الديمقراطية المحافظة، التي حاول حزب العدالة والتنمية تطویرها، على خصائص متداخلة بالممارسات المحافظة الموجودة في العالم، بالإضافة إلى أنه ينتهج أسلوباً سياسياً تشكل بواسطة الديمقراطية المحلية، وهو أيضاً يشتمل على محتوى تشكل بواسطة الممیزات الاجتماعية الثقافية التركية)⁹⁷. يحاج حزب العدالة والتنمية اليوم بأن فهمه المحافظ للديمقراطية أسهم بشكل حقيقي في تطوير تجربة خاصة بالمجتمع التركي، الذي يشكل غالبية المسلمون، مكوّناً نهجاً جديداً ومختلفاً عن جميع من سبقوه. تشير الرؤية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية إلى أنه يسعى إلى (تحويل تركيا إلى أحد اللاعبين المهمين لتوازن القوى العالمية، ورفعها إلى مستوى دولة حاسمة تعمل على تأسيس السلام والاستقرار في المنطقة). وعند النظر إلى الأسس التي يستند إليها الحزب ليبنى هذا الموقع المحوري للدولة التركية على الخارطة العالمية، نجده يقيم هذه السياسة على (التاريخ العميق لتركيا وجغرافيتها الحضارية)، إضافة إلى النموذج الاقتصادي السياسي الناجح الذي عمل الحزب على تطويره على مدار سنوات حكمه الماضية للبلاد؛ إذ نرى الحزب يعتمد بشدة على النموذج الناجح الذي قدمه، والذي جعل تركيا بحق محط اهتمام الجميع؛ بما أصبحت عليه من نقطة جذب أقليمي، ما عزز ثقة الأتراك بأنفسهم وأتاح لهم المجال لتقديم أنفسهم من الآن فصاعداً للآخر، وتقديم رؤيتهم الخاصة أيضاً. إلا إن الحزب يؤكد أيضاً على أن تركيا لن تكون مصدر تهديد للمنطقة، ولن تكون كذلك طرفاً في الخلافات الموجودة، فيها بل ستلعب من خلال نموذجها، الذي يحاول بناء اقتصاد قوي وتجربة ديمقراطية ناجحة، على أن تكون مصدراً للسلام والاستقرار؛ بما يمكنها من أن تكون الوسيط والملمم وقوة البناء أيضاً، في المنطقة التي تقع بين المغرب وأفغانستان.

إن النجاحات والإصلاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان، والتي رفعت من مدى شعبيته لدرجة كبيرة، لا يمكن أن تثرى بمعزل عن دور واضح للمفاوضات التي أجرتها تركيا مع الاتحاد الأوروبي. تعامل الاتحاد مع تركيا

بطريقة العصا والجزرة، وفي محاولة للحاق بتلك الجزرة؛ اعتمد الحزب على حزمة إصلاحات عرفت بإصلاحات أردوغان، سيتم الحديث عنها تفصيلاً في الصفحات اللاحقة؛ لأهميتها، ولإعطاء صورة أوضح عما قام به.

٣,١: العدالة والتنمية خلال المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي:

أولى الخطوات الكبيرة في مجال الإصلاح كان اعتماد حزب العدالة والتنمية ثمانية حزم إصلاحية، عرفت بإصلاحات أردوغان^{٥٨}. رأى أردوغان أن «هذه الإصلاحات من أجل الشعب التركي، ولكنها أيضاً محفز ووسيلة للوصول لعضوية الاتحاد الأوروبي»، ووعد بالخضوع لتغييرات جذرية ليس (لكسب ود بروكسل فقط)، ولكن للارتقاء بمستوى الدولة التركية بعد أن أصبح في الحكم^{٥٩}. أطلقت حكومته حملة واسعة حاربت التعذيب وسوء المعاملة، كما قامت بتنقيح ومراجعة قانون العقوبات الخاص بحالات التعذيب، واعتمدت أحكاماً تمنع تحويل العقوبات، التي تفرض نتيجة التورط في حالات التعذيب، إلى غرامات مالية.

وبدأت الحكومة التركية في اعتماد معايير أوروبية؛ ففيما يخص عقوبة الإعدام قضت بإلغائها تماماً، بالإضافة إلى تطبيقها للبروتوكول السادس من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، القاضي بتحويل جميع أحكام الإعدام إلى عقوبة السجن مدى الحياة.

في طريقها لاستيفاء معايير كوبنهاجن، ألغت الحكومة الفقرة السادسة من المادة الثامنة سيئة السمعة من قانون مكافحة الإرهاب، والتي استخدمت ضد الصحفيين؛ لتجريمهم بتهمة ارتكاب جرائم ضد وحدة الجمهورية التركية^{٦٠}. كما

^{٥٨} تضمنت إصلاحات أردوغان: (١) المساواة بين الجنسين في الزواج (٢) إلغاء عقوبة الإعدام (٣) تبني قانون معدل لمكافحة الإرهاب، يسمح بالبحث بلغات غير التركية (٤) تفعيل الإصلاحات السابقة (٥) إعادة محاكمة جميع الحالات التي أقرت في محاكم أمن الدولة (٦) اعتماد البروتوكول السادس من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وتحويل جميع أحكام الإعدام إلى السجن مدى الحياة (٧) إعادة النظر في مجلس الأمن القومي (٨) إجراء عشرة تعديلات على الدستور.

^{٥٩} Report of the independence commission on Turkey(2004):Turkey in Europe: More than a Promise.

^{٦٠} Hughes,Kirsty (2004):Turkey and the European Union: just another enlargement p3).

قبلت العهود المختلفة للأمم المتحدة؛ إذ صادق البرلمان التركي على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁶¹.

حزمة الإصلاح الأولية تلك، كانت السبب الذي دفع المفوضية الأوروبية إلى التوصية بالاستمرار في عملية المفاوضات مع الجانب التركي، كما ورد في تقرير المفوضية، الذي رفعته إلى المجلس الأوروبي في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٦. في ٢٠٠٧، أشاد المجلس الأوروبي بأداء تركيا في إدارة (أزمة الرئاسة)⁶²، وعدّ ذلك إشارة قوية إلى اعتماد تركيا للمعايير الديمقراطية وسيادة القانون⁶³. إلا إن التقييم العام لتطبيق الإصلاحات السياسية الحساسة يفيد بأنها بقيت بطيئة وغير كافية، وأن على تركيا أن تنظر إلى تدابير إضافية لأزمة لمعالجة مجالات كثيرة؛ مثل الحرية الدينية، وحرية التعبير. كما شدّد الاتحاد الأوروبي على أن أي عملية إصلاح يجب أن تضم جميع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة. كان ذلك بسبب إعراب العديد من الأوروبيين عن تزايد قلقهم مما يبدو أنه تغير في توجهات تركيا الاقتصادية والاجتماعية والدينية⁶⁴. نتيجة لذلك؛ (ثمانية فصول)⁶⁵، من أصل أربعة وثلاثين، تم فتحها للتفاوض حولها، في حين أغلق الاتحاد الأوروبي فصلا واحداً بصورة مؤقتة.

المبدأ الرئيسي الذي اتسمت به المفاوضات بين الطرفين، هو أن سرعة الإصلاحات هي المحدد الرئيس لوتيرة المفاوضات مع تركيا؛ لذلك من الضروري أن تواصل تركيا إحراز تقدم ملموس فيما يخص الإصلاحات القانونية والسياسية والدستورية والاقتصادية، وكذلك تحويل الإصلاحات الرسمية للمؤسسات السياسية والقضائية؛ إلى

⁶¹ Turkey's Political Reform and the Impact of The European Union. Meltem Muftuler Bac. South European Society and Politics. Vol.10 No. 1 ،March 2005،pp16-30

⁶² إشارة إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠٠٧ في تركيا لانتخاب الرئيس الحادي عشر للجمهورية، حيث كان عبد الله غول هو المرشح القوي لخلافة أحمد نجت سيزر. ولأن المكتب الرئاسي يعد هو الحامي للنظام العلماني في تركيا؛ نشأت أزمة سياسية؛ نظرا لتاريخ غول في الإسلام السياسي، وارتداء زوجته للحجاب الإسلامي.

⁶³ " Commission presents its recommendations on the continuation of Turkey's accession negotiations،" European Commission ،November 29 ،2006. And Conclusions of the European Council ،December 11 ،2007

⁶⁴ Statement by Commissioner Stefan Fule on the result of the referendum in Turkey ،European Commission ، September 13 ،2010.

⁶⁵ الفصول الثمانية هي: حرية حركة السلع، والحق في إنشاء وتقديم الخدمات، والخدمات المالية، والزراعة والتنمية الريفية، ومصائد الأسماك، وسياسة النقل، والاتحاد الجمركي، والعلاقات الخارجية.

ممارسات اجتماعية^{٦٦}، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأفراد والمؤسسات سيفقدون وضعهم المتميز في المجتمع؛ في سياق عملية الإصلاح. من ناحية أخرى، حاجج البعض في أنه إذا كان الاتحاد الأوروبي لديه حقاً رؤية لمستقبل سياسي مشترك مع تركيا، فإن بروكسل لا يجب عليها أن تراقب عملية الإصلاح فقط بدقة، بل يجب أيضاً أن تدعمها؛ من خلال إظهار التضامن والتفهم المطلوب^{٦٧}.

٣,١,١ الإصلاحات الدستورية:

ونتيجةً مباشرةً لمفاوضات الانضمام؛ قامت تركيا بإصلاحات دستورية غطت ٢٧ مادةً من الدستور؛ بهدف تعزيز مكانة تركيا بوصفها بلداً ليبرالياً ديمقراطياً، وخلق ظروف دافعة للتقدم في عدد من المجالات؛ مثل الرقابة المدنية على قوات الأمن، ووضع سياسة شاملة لمكافحة الفساد، وحماية سيادة القانون، وجعل عملية حظر الأحزاب السياسية أكثر صعوبة، وزيادة الشرعية الديمقراطية للنظام القضائي، وإنشاء ديوان المظالم، وحماية البيانات الشخصية وحرية الوصول للمعلومات.

وسَّعت الإصلاحات الدستورية، كما وسَّعت حقوق النقابات العمالية في تركيا، لا سيما في مجال الخدمة العامة، وطوّرت كثيراً من الحوار الاجتماعي في القطاع العام، ومهّدت الطريق للتمييز الإيجابي تجاه النساء، والأطفال، والمسنين، والأشخاص المعاقين^{٦٨}.

⁶⁶ speech by Jacques Santer ‘Europe- Turkey relations (challenges for Turkey and the European Union) Izmir 2nd April 2009.

⁶⁷ Turkey’s Future: EU Member or “ Islamist Rogue State” Dietrich Jung. Danish Institute for International Studies ,January 2007.

⁶⁸ (Extract from the Commission to the Council and the European Parliament “ Enlargement Strategy and Main Challenges 2010-2011” ,COM(2010) 660 final).

في أيار ٢٠٠٤، حدثت إصلاحات دستورية رئيسية ثانية قضت على جميع أحكام الإعدام المتبقية، كما عززت من المساواة بين الجنسين، وأعطت مجالاً أوسع لحرية الصحافة، وتم اعتماد قانون عقوبات جديد، بالإضافة إلى إصدار لوائح وتعاميم جديدة من قبل السلطات؛ لتنفيذ تطبيق التشريعات الجديدة^{٦٩}.

وجد التقرير المرحلي الصادر عن المفوضية الأوروبية أن عام ٢٠٠٧ كان عامًا صعبًا على سياسة تركيا الداخلية؛ (بسبب وجود أزمات دستورية وانتخابات جديدة)، ولكنه في المقابل أشاد بطريقة إدارة الحكومة للانتخابات. كسابقه، أشار تقرير ٢٠٠٨ إلى أن تركيا تقوم باستيفاء معايير كوبنهاجن بشكل جيد وكافٍ إلى حد ما^{٧٠}.

في عام ٢٠١٠، حصلت تركيا على الكثير من الاهتمام؛ كان ذلك نتيجة للنصر الساحق الذي أحرزته حكومة أردوغان في الاستفتاء الذي كانت له آثار بعيدة على الساحة الدولية، حيث أدلى ما يقرب من ٧٨٪ من الناخبين المؤهلين بأصواتهم، صوت منهم ٥٨٪ لصالح التعديلات الدستورية، وانتهت المرحلة الأخيرة من تلك العملية بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠١٠، وعدّ ذلك نصراً ساحقاً لحكومة أردوغان، بعد صراع طويل مع النخب العلمانية، وشكّل أيضًا نقطة تحول في تاريخ تركيا السياسي. أردوغان الذي كان ممتلئًا بالثقة وصف ذلك في (خطاب النصر) في اليوم نفسه الذي قال فيه: «الداعمون للتدخلات والانقلابات العسكرية هم الخاسرون الليلة»^{٧١}.

بتاريخ ٢٦ تشرين أول ٢٠١٠، وفي اجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة بين تركيا والاتحاد الأوروبي^{٧٢}، صرح المفوض الخاص بشؤون التوسعة وسياسة الجوار الأوروبية (فول) أن نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية الأخير في تركيا تعد بمثابة خطوة إلى الأمام في طريق انضمام تركيا للاتحاد، وقال أيضًا إن التقرير الصادر عن المفوضية الأوروبية

⁶⁹ Turkey and the European Union, 'The implications of a Specific Enlargement', Annabelle Littoz – Monnet. Beatriz Villanueva Penas.

⁷⁰ declaration on Turkey by the European Commission and its Member States.

⁷¹ Hopeful Changes on the Turkish political Landscape. By 'Seyfuddin Kara', Thursday, October 28, 2010.

^{٧٢} تأسست على أساس قرار البرلمان الأوروبي في ١٤ أيار عام ١٩٦٥ وقرارات الجمعية الوطنية التركية ومجلس الشيوخ التركي، مهمة اللجنة هي النظر في القضايا المتعلقة بعملية انضمام تركيا للاتحاد. ويعهد للجنة متابعة وتحليل وتقييم المسائل المتعلقة بجميع الترتيبات الثنائية القائمة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

لعام ٢٠١٠ قد يذكر خطوات إيجابية أخذتها الحكومة التركية؛ مثل السماح بالبحث بلغات غير التركية^{٧٣}. وفي ٩ تشرين الثاني ٢٠١٠، نشرت المفوضية الأوروبية تقريرها السنوي حول عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث جاء فيه أن الإصلاحات الدستورية الأخيرة التي قامت بها تركيا، قد هيئت الظروف لإحراز تقدم في العديد من المجالات التي تهم الاتحاد الأوروبي^{٧٤}.

على الرغم من أن الإصلاحات الدستورية الواسعة التي قامت بها تركيا لاقت الكثير من الترحيب والثناء من قبل الاتحاد الأوروبي، لا يزال جيريث جانكينز^{٧٥} لديه شيء مختلف «مع حزمة الإصلاحات الدستورية المقترحة والتي نوقشت لفترة طويلة؛ فالحكومة التركية لم تقم فقط بتغليف تلك الإصلاحات، وخصوصاً الثلاثة المثيرة للجدل التي قامت بها (المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، والمحكمة الدستورية، بالإضافة إلى عشرين إجراء آخر)، بل طرحتها ليتم التصويت عليها كحزمة واحدة! منطقيًا، يجب أن يكون الناس قادرين على اختيار ما يدعمونه من تلك التعديلات وما لا يوافقون عليه، بشكل فردي، بدلا من أن تكون ضمن حزمة واحدة»^{٧٦}.

⁷³ Press release “EU Enlargement: Turkey must do more to protect basic freedoms,” European Parliament. October.27 2010.

⁷⁴ Report on Turkey’s Accession Negotiations. Vincent Morelli ,Section Research Manager. November ، 26 ، 2010. Congressional Research Service

^{٧٥} كاتب محلل ومؤلف، يعيش في تركيا منذ عام ١٩٨٩، متخصص في العلاقات المدنية والعسكرية والإرهاب وقضايا الأمن، يعمل زميلا مشاركًا في برنامج دراسات الحرير ومبادرة تركيا.

⁷⁶ For more details (Foreign Journalist Speaks on Turkey’s Constitutional Reform Package. 4 ،September 2010.

٣,١,٢ الإصلاحات القضائية:

لا يمكن إنكار أن تركيا حققت تقدماً كبيراً في تنفيذ الإصلاحات القضائية التي تتطلبها عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي، تشمل هذه الإصلاحات: اعتماد قانون مدني وقانون عقوبات جديد، وإلغاء عقوبة الإعدام، وإلغاء محاكم أمن الدولة، واعتماد قانون جديد للصحافة، والذي جاء نتيجة لدعوى قضائية ضد الروائي التركي أورهان باموك (حامل جائزة نوبل للأدب، والذي أشار إلى أن هناك حاجة لوجود حرية للتعبير في تركيا)^{٧٧}، ورفع حالة الطوارئ في جنوب شرق البلاد. قدمت التعديلات الدستورية الضمانات اللازمة لسيادة القانون؛ كان ذلك من خلال إلغاء الحصانات القضائية لبعض القرارات الإدارية؛ مثل تلك الصادرة عن المجلس العسكري الأعلى، والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، تبعاً لمتطلبات سيادة القانون والديمقراطية التعددية.

قدم المقترح تعديلين هامين؛ الأول: إلغاء جزئي للحصانات التي يوفرها القضاء لقرارات المجلس العسكري الأعلى، والثاني: تقييد السلطة القضائية؛ من خلال استعراض مشروعية الإجراءات والقرارات الإدارية، بالإضافة إلى منع السلطة القضائية من ممارسة صلاحياتها بشكل استعراضي على المواطنين. أشار المقترح أيضاً إلى تمكين وإعادة هيكلة المحكمة الدستورية؛ عن طريق زيادة عدد أعضائها، وتغيير طريقة اختيارهم، ومدة ولايتهم، وشروط الأهلية الخاصة بهم، بالإضافة إلى طريقة عمل المحكمة.

تحقق تقدمٌ في مجال تطبيق استراتيجية الإصلاح القضائي؛ فقد تم اعتماد التعديلات الدستورية المتعلقة بتشكيل المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، حيث عدت خطوة إيجابية من شأنها أن تساهم في تنفيذ هذه

⁷⁷ Turkey's Future: EU Member or "Islamist Rogue State" Dietrich Jung. Danish Institute for International Studies, January 2007 .

الإصلاحات، تماشيًا مع المعايير الأوروبية، بطريقة شاملة وشفافة. وفقًا لجيريث جانكينز، «تحتاج تركيا إلى قضاء مستقل، وليس إلى نظام كان يسيطر عليه العلمانيون تحول فيما بعد إلى نظام يسيطر عليه الإسلاميون»⁷⁸، هذا بالإضافة إلى إنشاء حوار فعال مع جميع الأطراف المعنية ومؤسسات المجتمع المدني كلها. لكن في 15 تشرين الأول 2009، أشار تقرير المفوضية الأوروبية إلى وجود إصلاحات قضائية⁷⁹. بعد ذلك، وبتاريخ السادس عشر من تشرين الأول 2013، جاء تقرير المفوضية الأوروبية المرحلي ليُشيد بالخطوات الإصلاحية التي أحدثتها تركيا، خصوصًا فيما يتعلق بالإصلاح القضائي⁸⁰، إلا إن فضيحة الفساد التي عصفت بتركيا كان لها الأثر الكبير على سمعة الجهاز القضائي التركي؛ مما دفع أحد أعضاء اللجنة البرلمانية الأوروبية المختلطة (آندرو دوف) إلى التصريح بأن آثار فضيحة الفساد والرشوة من الممكن أن توقف مفاوضات الانضمام مع تركيا؛ موضحًا أن تركيا تعيش حالة من الفوضى الداخلية، وأن تدخل الحكومة في عمل الجهاز القضائي واضح للجميع. أثرت قضية الفساد، التي هزت حكومة أردوغان في كانون الأول 2013، على سمعة القضاء التركي؛ مما دفع بالمفوض الأوروبي الخاص بالتوسع وسياسة الجوار الأوروبية، إلى التلميح إلى إمكانية وقف المفاوضات الخاصة بانضمام تركيا للاتحاد؛ لأن التحقيق الذي أجرته تركيا بخصوص قضية الفساد، ألحق ضررًا جسيمًا باستقلالية القضاء وفصل السلطات، بالإضافة إلى استياء الاتحاد الأوروبي من بعض الممارسات التي انتهجتها الحكومة التركية؛ مثل إعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء، وإبعاد ممثلي ادعاء معينين من التحقيقات. مفوض المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان، نيلز مويزنريكس، قال: «إن تبني مشروع قانون تدعمه الحكومة لإعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء، خطوة كبيرة للوراء بالنسبة لتركيا، لا تقوض استقلال وحياد القضاء وتنقل سلطات معينة إلى السلطة التنفيذية فحسب، بل تقوض أيضًا ثقة الشعب في القضاء»⁸¹.

⁷⁸ Turkey's Constitutional Amendments 'between the status quo and limited democratic reforms. Serap Yaziki 'Insight Turkey Vol.12/No.2/2010 pp 1-10.

⁷⁹ (European Union Enlargement): A Status Report on Turkey's Accession Negotiations. Enlargement Strategy and Main Challenges 2009-2010.

⁸⁰ http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2013/package/tr_rapport_2013.pdf .

⁸¹ وقف مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على خلفية قضية فساد. (2015، June 18). Retrieved June 22, 2014. <http://www.elfagr.org/504739#>

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى الاستقلالات التي حصلت ضمن الحكومة التركية، والتغييرات التي جرت في السلك القضائي = على أنها محاولة من الحكومة التركية لإخضاع السلطة القضائية للسلطة السياسية.

بعد ذلك، وفي بداية عام ٢٠١٤، محاولة من أردوغان لتبديد مخاوف الأوروبيين فيما يتعلق بإصلاح القضاء، تلك القضية المثيرة للجدل منذ بدء المفاوضات. قام أردوغان بزيارة تاريخية، الأولى منذ خمس سنوات، إلى بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي؛ ليشرح نهج حكومته في عملية إصلاح القضاء، تضمنت تلميحات من قبل أردوغان؛ عن أنه لا إمكانية للتراجع عن الإصلاحات القضائية، وأن القضاء لن يتعدى صلاحياته المحددة^{٨٢}.

٣,١,٣ الإصلاحات العسكرية:

كانت ديمومة دور الجنرالات العسكريين في السياسة من أكبر مشاكل تركيا في عملية التحول الديمقراطي، وشكلت العقبة الواضحة أمام التحول الديمقراطي. نتيجة لذلك؛ تم إجراء العديد من التعديلات خلال مسيرة تركيا نحو التحول الديمقراطي؛ في محاولة منها لاستيفاء المعايير الأوروبية؛ حيث يكون الجيش تحت سيطرة السلطة المدنية، وليس في موقع يمكنه من إدارة السلطات المدنية^{٨٣}؛ إذ تم اعتماد العديد من التغييرات الجذرية بخصوص دور العسكر في السياسة؛ فعلى سبيل المثال، تمت زيادة عدد الأعضاء المدنيين في (مجلس الأمن القومي) من خمسة إلى تسعة؛ في محاولة لإلغاء هيمنة العسكر على واحد من أهم المؤسسات في تركيا، بالإضافة إلى تقليص سلطاته التنفيذية. كما تم تقليص عدد الاجتماعات التي يعقدها المجلس لتكون مرة بدل مرتين في الشهر. بالإضافة إلى تغيير صفة الأمين العام للمجلس من عسكري إلى مدني، وتم تعيين شخص مدني بمنصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي في آب ٢٠٠٤.

82 <http://arabic.euronews.com/2014/01/20/erdogan-to-meet-with-eu-presidents-in-brussels-amid-turkey-corruption-scandal/>

83 the never ending story: Turkey and the European Union. Meltem Muftuler Bac 'Middle Eastern Studies: Wilson Social Science Abstracts 'pp240

هذه التحولات والمنافسات المدنية العسكرية مهمة جدا لمستقبل تركيا؛ إذ نتج عنها تحويل مجلس الأمن القومي إلى هيئة استشارية، بالإضافة إلى حصر دور أمانة المجلس في تحديد جداول الأعمال للاجتماعات^{٨٤}.

بعد انتصار حكومة أردوغان في الاستفتاء، تم الحد من الصلاحيات الواسعة التي تم منحها لصناع الانقلاب وإلى القضاء في ٢٢ أيلول ١٩٨٠، وعادت السلطة إلى ممثلي الشعب المنتخبين. وفقاً لسيف الدين كارا^{٨٥}، فإن أهم تغيير جاء به الاستفتاء هو إمكانية محاكمة أفراد القوات المسلحة أمام محاكم مدنية، بالإضافة إلى إزالة الحصانة التي تمتع بها قادة الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٢^{٨٦}. جاءت تلك الإصلاحات جنباً إلى جنب مع الحد من نفوذ الجيش، وأجزاء أخرى من المؤسسات العلمانية، التي عدت خطوة ضرورية في طريق عملية التحول الديمقراطي، وتحديد دور العسكر في الحياة السياسية التركية. وعلى الرغم من تلك الإصلاحات، إلا أن دور المؤسسة العسكرية بوصفها الأكثر ثقة شعبياً، لا يزال ملموساً. أحد الأمثلة على ذلك: إقالة المدعي العام، سيمينديلي، في عام ٢٠٠٥؛ بسبب اتهامه للجنرال يسار بويكانيت، قائد القوات البرية في الجيش التركي، بتنظيم جماعة غير مشروعة، خططت لتفجيرات تستهدف إثارة القلاقل في الجنوب الشرقي لتركيا، وأثارت التفجيرات أعمال شغب عنيفة في المنطقة. أولي رين، المفوض الخاص بالتوسع وسياسة الجوار الأوروبية، قال إن تلك القضية أثارت شكوك الأوروبيين، ليس حول الأساليب العسكرية لمحاربة حزب العمال الكردستاني فقط، ولكنها أثارت الشكوك حول نزاهة واستقلالية القضاء في تركيا أيضاً^{٨٧}. الجيش، الذي لا يزال المؤسسة الأكثر شعبية في تركيا، تجاوب مع الإصلاحات اللازمة للانضمام للاتحاد الأوروبي؛ بسبب اعتقاده بأن عضوية

⁸⁴ Turkey's Political Reform and the Impact of The European Union. Meltem Muftuler Bac. South European Society and Politics. Vol.10 No. 1 ،March 2005،pp16-30

^{٨٥} ولد في تركيا، وهو حالياً طالب دكتوراه في كلية الحكومة والشؤون الدولية، جامعة دورهام عمل مع اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان، كما قام بتأليف العديد من التقارير المقدمة إلى مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة (القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية سيداو).

⁸⁶ Hopeful Changes on the Turkish political Landscape. By ،Seyfuddin Kara ،Thursday ،October 28 ،2010.
^{٨٧} راجع بيان أولي ريهان:

الاتحاد الأوروبي سوف توفر الحلول للأزمة لبعض المشاكل الرئيسية التي تعاني منها تركيا، بما في ذلك المشكلة الكردية، وعودة الإسلاميين المكتسبين للساحة التركية، هذا بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية.

بالنسبة للجيش، فإن مطالب الاتحاد الأوروبي باستيعاب الطبقات والتنوعات المختلفة في البلاد شكلت تحدياً من نوع خاص، وهددت التماسك الذي فرضه الجيش في تركيا جميعها، خصوصاً بين صفوف قواته⁸⁸. تراوحت محاولات الجيش في الماضي للتدخل في السياسة التركية من اختيار الرئيس إلى التدخل في الإجراءات القضائية، مما قوّض من شرعيته، بالإضافة إلى تقديم الجيش مساعدات لحزب العدالة والتنمية لتحقيق نصر انتخابي في ٢٠٠٧⁸⁹.

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ومسألة الحدود، توجّب على تركيا بذل الكثير من الجهد للتوفيق بين سياستها الخارجية والقضايا المحلية الحساسة؛ فهي على سبيل المثال تحوّلت من نمط سياسة خارجية مشتتة إلى واحد أكثر شمولية ومرونة. في هذا الصدد، وقفت تركيا منذ البداية مع العالم الغربي، وسعت إلى الحوار والتشاور مع الاتحاد الأوروبي في قضايا السياسة الخارجية، كما أصبحت عضواً في معظم المؤسسات الاقتصادية والأمنية الغربية؛ مثل: اتحاد أوروبا الغربية، ومجلس أوروبا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ إذ تُعدّ مساهماً كبيراً في سياسة الدفاع والأمن المشترك الأوروبية⁹⁰. تحاول تركيا الانخراط بشكل أكبر في النشاطات الخاصة بسياسة الدفاع والأمن المشترك الأوروبية؛ لذلك ساهمت في البعثات العسكرية والأمنية التي يقودها الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك، وجمهورية الكونجو الديمقراطية، بالإضافة إلى مساهمتها في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة والناتو إلى كوسوفو، ودارفور، وأفغانستان، وشاركت في قوات حفظ السلام في البلقان، والتزمت بالبيانات والعقوبات التي أقرّها الاتحاد الأوروبي، وبسياسة دعم السلام في الشرق الأوسط، كما قدمت مبادرات ملموسة لتعزيز الاستقرار في العراق.

⁸⁸ Turkey's EU Accession Negotiations: On the Rocks، William Chislett، Working Paper (WP) 19/2006 15/09/2006 Area: Europe – WP 19/2006 September 2006.

⁸⁹ Turkey's Political Revolution، Henri J. Barkey، Morton Abramowitz. Wall Street Journal، March 22، 2010.
⁹⁰ هي عنصر رئيسي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وهي مجال من سياسة الاتحاد الأوروبي يغطي الدفاع و الجوانب العسكرية، فضلاً عن إدارة الأزمات المدنية. رسمياً، تُعدّ من صلاحيات المجلس الأوروبي.

شجعت تركيا إيران على الالتزام بمتطلبات المجتمع الدولي فيما يخص مشروع إيران النووي، وأعلنت التزامها التام بـ(عملية بون) لإعادة إعمار أفغانستان. كل ذلك يعكس النشاط في سياسة تركيا الخارجية التي يقودها وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو؛ بقصد إظهار تركيا على هيئة النفوذ الإقليمي الأكثر استقلالية.

كان لذلك تأثير كبير على العلاقات التركية الأوروبية، وعزز من الحوار السياسي الذي أنشئ كجزء من استراتيجية الانضمام للاتحاد الأوروبي. على الجانب الآخر، وفي اختلاف واضح مع الجانب الأوروبي، قاومت تركيا إدراج جمهورية قبرص ومالطا ضمن استراتيجية التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي استناداً إلى اتفاقية (برلين زائد).

عقد الاتحاد الأوروبي وتركيا العديد من المحادثات فيما يخص مجالات لها اهتمام مشترك بين الطرفين في منطقة غرب البلقان؛ إذ تولت تركيا العديد من المبادرات في المنطقة، تضمنت محادثات ثلاثية مع صربيا، والبوسنة والهرسك، كما حافظت على علاقات جيدة مع بلغاريا⁹¹.

بالنسبة لقضايا الحدود، تحتل تركيا موقعاً جغرافياً مميّزاً بين الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز؛ مما يضيف عبئاً ثقيلاً على تركيا بوصفها بلداً إصلاحياً يساعد على استقرار منطقة آسيا الوسطى، ويشجع تنمية القيم الديمقراطية في المنطقة، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. الأهم من ذلك، أن هناك ضرورة لوجود ترتيبات مؤسسية واضحة وموارد كافية بشأن الهجرة واللجوء. ويمكن ملاحظة بعض التقدم في هذا الخصوص في مجالات مثل المخدرات،

⁹¹ Europe- Turkey relations (challenges for Turkey and the European Union) Izmir 2nd April 2009 speech by: Jacques Santer.

والتعاون الجمركي، وسياسة التأشيرات. ويمكن الإشارة أيضاً إلى إحراز تقدم ملموس في مجالات مثل الحدود الخارجية، والشنغن، والجريمة المنظمة، والإرهاب. بينما لم يتم إحراز تقدم في المسائل القضائية والمدنية⁹².
كالعادة، لدى المفوضية الأوروبية شيء لتقوله. في تقييم أثر عضوية تركيا في سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية، تقول اللجنة إن أربعة عوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهي:

- علاقة تركيا مع المناطق المجاورة.
- عضوية تركيا في المنظمات الدولية.
- المساهمة المحتملة لتركيا في السياسة الأوروبية المشتركة للدفاع والأمن.
- العوامل المحلية التي تؤثر على السياسة الخارجية التركية.

في هذا السياق، تعدّ المفوضية الأوروبية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وسيلةً لتأمين طرق أفضل لإمدادات الطاقة للاتحاد؛ بوصفها جسراً يربط أوروبا بالكثير من المناطق الغنية بالطاقة⁹³.

⁹² Extract from the Commission to the Council and the European Parliament “Enlargement Strategy and Main Challenges 2010-2011”, COM(2010) 660 final.

⁹³ On Turkey’s inclusion in Eu enlargement: An Asset or a Liability? Aylin Guney.

المبحث الثالث: تركيا والشرق

تمرّ العلاقة التركية العربية عبر العديد من المحددات التي كان لها أثر حقيقي في رسم معالم العلاقات التركية العربية، تمثل تلك المحددات في الإرث التاريخي لعلاقات الطرفين. إضافة إلى العلاقات التركية مع إسرائيل والغرب عمومًا، وتحديدًا عند النظر إلى مواقف هؤلاء من المواقف العربية. والأهم من ذلك كله هو المسائل العالقة بين العديد من الدول العربية وتركيا، والمتمثلة في وضع نهري دجلة والفرات، ولواء الإسكندرون. كل هذه العناصر شكلت نظرة الطرفين بعضهم إلى بعض بعد انهيار الدولة العثمانية في عشرينيات القرن الماضي^{٩٤}.

استمرت فعالية تلك النظرة نسبيًا في الأوساط العربية، لحين مجيء حزب العدالة والتنمية، الذي استطاع تغيير هذه النظرة لفترة ليست بالقليلة؛ تحديدًا لحين بدء الثورات العربية. وظهر انقسام الشارع العربي حول النوايا والدوافع الحقيقية وراء التصريحات التركية بخصوص الشؤون الداخلية للدول العربية؛ فإن الناظر إلى خطاب الفوز الذي تلاه أردوغان عقب فوز حزبه في الانتخابات التركية التي جرت عام ٢٠١١، يمكن أن يلمس مدى أهمية السياسة الخارجية التركية بالنسبة لحزب العدالة والتنمية؛ إذ قال أردوغان: «لقد فازت اليوم البوسنة كما فازت إسطنبول، وفازت بيروت بقدر ما فازت أنقرة، وكما فازت ديار بكر فازت أيضًا رام الله ونابلس وجينين والضفة الغربية والقدس وغزة. إن انتصار تركيا اليوم هو انتصار للشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وأوروبا، لقد انتصرت الديمقراطية والحرية والسلام والعدل والاستقرار». يظهر من خلال كلمات أردوغان تلك أن لدى الحزب برنامجًا يحاول تصديره إلى المنطقة التي يرى أنها تعاني من ويلات الحكم الشمولي والاضطهاد. كما تظهر الأهمية التي يعيها الحزب للسياسة الخارجية تجاه جيرانه.

استطاع الحزب تجاوز العناصر الطائفية، وتخلّى عن مخاطبة المشاعر الإسلامية في بناء علاقته الساسية مع الدول الإسلامية، وتوجه نحو رؤية اتسمت نسبيًا بالتوازن؛ بغرض تحقيق المصلحة الوطنية التركية. ومن يريد فهم الطبيعة الحقيقية لسياسة التركية الخارجية؛ عليه أن ينظر بعين التمعن إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي بناها

^{٩٤} الحمش، ٢٠١٠، وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية التركية - مجلة المستقبل العربي.

أحمد داوود أوغلو، رئيس الوزراء التركي الحالي؛ فقد حاولت نظرية العمق الاستراتيجي توظيف الموروث التركي التاريخي الجغرافي والثقافي؛ من أجل بناء رؤية ساسية تتفق مع المكانة التي اكتسبتها تركيا في الساحة التركية. ويرى العديد من الباحثين أنها إعادة إنتاج لرؤية إسلامية في العلاقات الدولية كافة، لكن هذه الرؤية تأتي متوافقة نسبياً مع النظم الساسية المعاصرة، ومع توجهات المؤسسات الدولية. في الحقيقة، تمكن النهج التركي الحديث من إكساب تركيا وضعاً جديداً، نقلها من التبعية الكاملة للغرب، تحديداً الولايات المتحدة، لتكون أقرب إلى وضع الدولة المركزية^{٩٥}.

تاريخياً، لعبت تركيا دور مركز الدولة العثمانية التي دامت لما يقارب السبعة قرون، وبسطت نفوذها على أجزاء ليست بالصغيرة من ثلاث قارات كبرى. عُرِفَت تركيا على أنها ملتقى طرق يربط القارات ببعضها، وجسراً برياً ضخماً يربط الشرق والغرب. وعلى الرغم من بعض الاضطرابات السياسية والاجتماعية والتراجعات الاقتصادية التي عصفت وتعصف بها من حين لآخر، إلا إن تركيا استمرت في إعادة إحياء دورها التاريخي، لتكون فاعلة في المحور الشرقي والغربي أيضاً، وهذه حتمية تفرضها الجغرافيا والتاريخ؛ فتركيا يمكن أن تكون طائر الفينيق الذي انبعث من بين الرماد، خصوصاً بعد الاستقرار والثبات السياسي الذي حققه رجب طيب أردوغان، ووصله لاقتصاد عدّ من بين الاقتصادات الناشئة الأكثر ديناميكية في العالم، محتلاً المركز الثامن عشر^{٩٦}، وامتلاكها لواحد من الجيوش الأقوى في العالم محتلاً المركز العاشر عالمياً، والأول في الشرق الأوسط^{٩٧}.

في الجوار التركي، الوضع مختلف نسبياً؛ فإذا ما نظرنا إلى العراق وسوريا وإيران وروسيا، نجد مشاكل حقيقية تنوعت ما بين الانقسامات الطائفية والصراعات العسكرية، إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة. إن ما يجعل تركيا متفردة هنا عند النظر إلى أوضاع جيرانها، هو وجودها كجزيرة في وسط ملتعب، هذه الجزيرة تشكل أرضية للعب

^{٩٥} عبد الجليل، ٢٠١١، دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية، مجلة السياسة التركية: مجلة الساسة الدولية. العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١، مجلد ٤٦.

^{٩٦} Ro، Sam. "The 40 Biggest Economies In The World." Business Insider. Business Insider، Inc، 15 June 2013. Web. 16 June 2015.

^{٩٧} Firepower، G. (2015، January 4). Countries ranked by military strength 2015. Retrieved July 15، 2015.

دور ما (إيجابي أو سلبي) في جوارها. بدأت تركيا مؤخراً تظهر أمام جيرانها بمظهر الواثق الذي يسير بخطى يعرف إلى أين تقوده، بينما يعيش الجوار في تيه لا يمكن التنبؤ بعواقبه.

في نيسان الماضي من عام ٢٠١٤، جمعت جامعة تافتس في ولاية ماساتشوستس الأمريكية، العديد من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين؛ لمناقشة الماضي والحاضر والمستقبل التركي؛ بوصف تركيا لاعباً اقتصادياً وسياسياً رئيساً. عنوان الندوة كان جذاباً للغاية؛ إذ كان: (تركيا، نبته معمرة (محور دائم) أم محور ناشئ). ما أعيد تكراره على لسان أغلب المتحدثين في هذه الندوة هو التأكيد على الدور المحوري لتركيا، بغض النظر عن الصعوبات الداخلية التي قد تعانيها، وعن علاقاتها المضطربة مع حكومات الدول الأخرى. الرئيس التنفيذي للمجلس الأمريكي التركي، السفير جيمس هولمز، قال: «إن الولايات المتحدة بحاجة لتركيا حليفاً». هذا التصريح جاء في وقت تعاني فيه تركيا من اضطراب في علاقاتها مع الغرب عامة؛ بسبب بعض الانتقادات الأخيرة الموجهة إلى أوضاع حقوق الإنسان في تركيا، وإلى توجهات تركيا الأيديولوجية الجديدة نحو الشرق، خصوصاً لكونها عضواً في حلف شمال الأطلسي. كما حاجج الاقتصادي التركي الأرمني الأمريكي، أحد مؤلفي الكتاب الشهير (لماذا تنهار الأمم)، بأن تركيا تحتاج بشدة إلى إعادة التوازن بين مؤسساتها وتوسيع اقتصادها، فضلاً عن حاجتها أيضاً لبناء مؤسسات قوية ومستقلة؛ لكي تستطيع المحافظة على وجودها؛ كونها دولة ديمقراطية. وعند الرجوع إلى ما دار في نقاشات هذه الندوة، يتضح أن أغلب المراقبين يجمعون على أن تركيا ستستمر بلعب الدور الإقليمي كما لم يلعبه أحد مثلاً؛ ببساطة لأنها دولة محورية في أكثر المناطق حساسية في العالم^{٩٨}.

عندما جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، صمم وزير الخارجية السابق ورئيس الوزراء الحالي أحمد داوود أوغلو رؤية استباقية نحو العالم الإسلامي، وأعرب عن أمله في أن تضع الدول الإسلامية صراعاتها جانبا وأن تنشئ علاقات قائمة على التعاون الاقتصادي فيما بينها، وهذا ما دلّ عليه النهج المنفتح الذي اتخذه حزبه تجاه سوريا والعراق وإيران، وحتى مع الأكراد العراقيين، على الرغم من الخلافات التقليدية معهم جميعاً. حاول الحزب منذ بداية

⁹⁸ Turkey's Turn? (2014, April 11). Retrieved June 03, 2015, from <http://fletcher.tufts.edu/IBGC/turkeys-turn>

وجوده في السلطة اعتماد ثوابت في سياسته الخارجية، تبعد تلك الثوابت سياسة تركيا الخارجية عن سياسة ردة الفعل، كما حاول تطبيق مبادئ (صفر مشاكل مع الدول المجاورة)، و(الأمن للجميع)، و(الاندماج الاقتصادي)، و(العيش بوحدة في ظل الثقافة المتعددة والسلام)، وربما نجح في بداية الأمر^{٩٩}.

في البداية، رحبت العديد من الدول العربية بالفكرة، وبدأ الطرفان ببناء شراكات اقتصادية مع الجار التركي المشترك في الدين. علاوة على ذلك، بدأت تركيا تظهر بمظهر الوسيط المحتمل بين العرب وإسرائيل، بل والغرب أيضاً، وهذا ما أظهرته رعاية تركيا لمحادثات السلام السرية بين إسرائيل وسوريا مثلاً، إضافة لكونها مكاناً موثقاً ذي مساع حميدة في المنطقة، ونموذجاً سياسياً اقتصادياً ناجحاً فيها. ما رآه الشباب العربي في تركيا قبل ٢٠١١ كان جذاباً للغاية؛ إذ إن صورة الحزب الحاكم ذي الميول والهوية الإسلامية، التي لا يخفيها رجاله في خطاباتهم، والمسيطر على الدولة، مع التقدم بخطى سريعة نحو الديمقراطية والتقدم الاقتصادي = كانت فاتنة للغاية؛ فهذا ما أرادتته أغلب المجتمعات الإسلامية التي تعتقد أن هناك حرباً واضحة ضد أي وجود إسلامي سياسي في دولهم، وللذين يعتقدون أيضاً أن الإسلام قادر على حل جميع مشاكلهم، وعلى تقديم نموذج ناجح لإدارة الدولة، حتى وإن كان هذا الإسلام على الطريقة التركية، إلا إن الوضع الذي نشأ بعد ثورات الربيع العربي، أجبر تركيا على الاختيار بين الاصطاف مع الأنظمة، أو مع الثائرين عليها. الأتراك قرّروا أن ينحازوا بشكل واضح إلى الثائرين، وبعد أن بدأت تركيا باستقطاب ودعم ثورات الربيع العربي، انقسم الرأي العام بشدة حولها، وانهارت أسطورة تصفير المشاكل مع الجوار. يمكن الجزم بأن القرار التركي بدعم المعارضة السورية مثلاً، لم يأخذ بعين الاعتبار ما آلت إليه الحالة السورية، من الثورة على ديكتاتور، إلى التحول لحروب بالنيابة، تجري على الأرض السورية لصالح قوى خارجية، وهذا ما أضر بسمعة دولة مثل تركيا حين حسبها على معسكر دون غيره، وربما وُسِّمَتْ أيضاً بدعم المحور السني ضد الآخر الشيعي في سوريا تحديداً. ربما يعد ذلك خطأ يسجل على صانعي السياسة الخارجية التركية؛ فالتأثير المحتمل لارتداد المقاتلين الأجانب على تركيا قد يكون أثره كبيراً. يحتاج البعض بأن تركيا الآن تعود إلى الانكفاء على نفسها تدريجياً لتتهدم بشأنها الداخلي وترميمه

(مقالة تحول تركيا)، فمسألة الأولويات تطفو على السطح. إلا إن ذلك قد لا يبدو منطقيًا عند النظر إلى نشاط تركيا المتسارع في عهد العدالة والتنمية، في رفع عدد سفاراتها وتمثيلها الدبلوماسي، الذي وصل إلى ٢٠٢ سفارة وقنصلية عام ٢٠١٢، والذي تسعى إلى رفعه إلى ٢١٩، وإلى محاولاتها الجادة للعب دور ليس إقليمياً فقط، بل دور طموح العالمية، الذي يعيدها إلى ماض عريق، وستصبح تركيا الدولة الخامسة من حيث الدول الأكثر تمثيلاً في العالم. لننظر إلى الموضوع من ناحية أخرى، يورد الباحث روبرت د. كابلان في كتابه (انتقام الجغرافيا)، الذي ينظر فيه إلى دور الخرائط في الصراعات المقبلة، شيئاً مثيراً عن العلاقة المستقبلية لدول مثل تركيا وإيران بجيرانها في المنطقة العربية، وعن الدور المحتمل لهما في المنطقة، ففضلاً عن عدد السكان الكبير لدى البلدين، فهما يستحوذان على أغنى الاقتصادات الزراعية في الشرق الأوسط، ومستوى أعلى من الجيران العرب في مجال المعرفة التكنولوجية، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى البرنامج النووي الإيراني، والقدرة التركية على بناء نموذج مشابه إذا ما رغبت في ذلك.

في الحقيقة، إن التأثير التركي في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الحقيقة القائلة بأن تركيا تعد قوة مائية، تماماً كما تعد السعودية قوة نفطية في المنطقة، خصوصاً إذا ما عرفنا أن المنطقة تضم دولاً من تلك الأكثر احتياجاً للمياه في العالم، ففضلاً عن تحكم تركيا في منابع نهري دجلة والفرات، فإن ما يمنح تركيا القدرة على النفوذ إلى المنطقة، هو مشروع جنوب شرق الأناضول. منظمة السدود التي أقيمت على نهر الفرات تستطيع ضخ المياه حتى الضفة الغربية المتعطشة للمياه، وهذا ما يمنح تركيا أيضاً القدرة على ألا تكون دولة كغيرها في المنطقة. تركيا اليوم تمثل منصة استقرار نسبي في منطقة تعم بالفوضى^{١٠٠}، وحزب العدالة والتنمية الحاكم، وبرغم الانتقادات التي توجه له، إلا إنه (منقذ بحق للشباب المحبطين في المناطق الحضرية)، بعكس الكمالية التي بدأت تفقد بريقها القديم، خصوصاً لدى الطبقة المتوسطة الدنيا. بعد تقوية النزعة القومية الممزوجة بالجذور الإسلامية في الحياة التركية، والتي عمل عليها العدالة والتنمية، لم تعد الكمالية ذلك النظام الأخلاقي الاجتماعي الذي

¹⁰⁰ George fredman ،the next 100 years: A forecast for the 21 st century(new York doubleday ،2009) ،p.7.

يتبعه الأتراك في حياتهم اليومية، لتلك الطبقة الكبيرة من الشارع التركي، والتي مالت لاختيار العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠٢.

تنظر تركيا إلى الثورات التي عصفت بالمنطقة العربية نظرة امتنان؛ إذ ترى أنها الأداة التي غيرت النظرة السائدة إلى الشرق الأوسط، على أنه ميدان للاستبداد مرضي عنه من الشعب، وأن شعوب المنطقة لا تستطيع تحقيق الديمقراطية والمطالبة بها، وأن هذه الثورات هي الأداة التي اقتلعت الأنظمة التي لا تشترك مع تركيا الحديثة بالقيم نفسها التي حاولت تطويرها مؤخراً؛ سواء لتواقي معايير الاتحاد، أو لأي شيء آخر؛ ولهذا يقف الحزب من هذه الثورات موقف الداعم والمؤيد، فمن المؤكد أن تغيير هذه الأنظمة التي تعرقل العلاقات الثنائية، والمصالح مع تركيا؛ للاختلاف في الرؤى = سيصب في النهاية في خلق فضاء يتحرك فيه الأتراك بحرية أكبر.

ظلت السياسة الخارجية التركية ونظرة الأتراك إلى جيرانهم العرب تقف في المنطقة الرمادية؛ إذ إنه وعلى طول الفترة التي سبقت عام ٢٠١٠ تحديداً، لم تعرف تركيا بوصفها داعمة للقضايا العربية التي تهم جيرانهم العرب المشتركين معهم بالدين (ربما ضمناً، أو على مستوى شعبي، وليس عن طريق تصريحات مسؤولين حكوميين، إلى أن جاء عام ٢٠١٠ لنشهد نقلة نوعية قلبت الرأي العام التركي والعربي أيضاً، وفاجأت الكثيرين؛ فبعدما هاجم الجيش الإسرائيلي قافلة من ستة سفن كانت تنقل إمدادات إنسانية لقطاع غزة لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع؛ ردت تركيا بصورة شرسة على هذا الهجوم، وشكلت تلك المرحلة مرحلة الدخول لرئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان)، زعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم، إلى قلوب شعوب جيرانه العرب، هؤلاء الذين نظروا إلى الرجل على أنه النصير المنتظر لصراعهم التاريخي مع إسرائيل، واعتقد الكثيرين إمكانية انضمام تركيا المسلمة إلى صفهم، بل وصل البعض إلى حد وصف أردوغان بالسلطان العثماني الجديد الذي سيدفعه إسلامه إلى الوقوف بجانب من يشتركون معه في الدين. في الحقيقة، كانت أزمة أسطول الحرية قد أظهرت تركيا المسلمة، ليس فقط لجيرانها العرب، بل رآها أيضاً

¹⁰¹ Dilip Hiro 'Inside Central Asia: A Political and Cultural History of Uzbekistan 'Turkmenistan 'Kazakhstan 'Kyrgyzstan' Tajikistan 'Turkey 'and Iran(new york:overlook duckworth ,2009),p. 89; Dilip hiro," the islamic wave hits tuerky" 'the nation 'june 28,1986.

الجار الأوروبي وبوضوح أكثر هذه المرة، في العام ذاته (أبرمت تركيا صفقة مع إيران لقبول اليورانيوم المخصب فيها، وصوتوا أيضًا ضد فرض العقوبات عليها في الأمم المتحدة، فجأة استيقظ الغرب على حقيقة جديدة لتركيا)¹⁰².

بعد الانتفاضات الشعبية التي عمت المنطقة العربية، وموجات التطرف الديني التي رافقتها، بدأ الجار التركي يظهر شيئًا فشيئًا، بصورة المبارك تارة، والداعم تارة أخرى، والمتشكك حينًا آخر، وشكلت تلك الثورات، بالإضافة إلى أزمة أسطول الحرية، النهاية المدوية للحياد التركي، وسياسة تصفير المشكلات، التي أعلن عنها داوود أوغلو. في الحقيقة، وبرغم كل ذلك التوتر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وبرغم هذه التصرفات التي صدرت عن عضو حلف الناتو، والتي أزعجت الحلفاء الغربيين، إلا إن الغرب بدأ يعي حقيقة أن تركيا يمكن أن تلعب دورًا مزدوجًا؛ بحيث تقدم للدول العربية التي عصفت بها الربيع، كنموذج لدولة إسلامية حديثة معتدلة في تدينها؛ تجمع بين العلمانية والروحانية الدينية، موالية للغرب والولايات المتحدة، لديها إسلام متعايش، وقادر على تحقيق نمو اقتصادي، وبناء هيكل ديمقراطي مقبول نسبيًا. ربما لم يكن هذا ما أرادته الغرب في البداية، إلا إن الظروف الجديدة التي فرضتها المعطيات الصاعدة، بدأت بإفئاع الغرب جدًّا بهذه الرواية، تحديداً بعد نشوء تيارات دينية متطرفة؛ كتنظيم داعش، أُرهِق هو والعديد من الأنظمة كاهل أوروبا بالمزيد والمزيد من المهاجرين.

في الحقيقة، لكي نفهم هذا القبول الغربي النسبي لتركيا العدالة والتنمية المسلمة، لا بد من ملاحظة أن الإسلام في تركيا يختلف نسبيًا أيضًا عن ذلك الموجود في عند المسلمين العرب؛ فطبيعة الإسلام التركي متمحورة حول الطرق الصوفية؛ من النقشبندية والمولوية والبكاشية وغيرها من تلك المنتشرة في تركيا. تتسم الصوفية أغلبها بالتسامح مع أهل الذمة، وقبولهم بصورة أكبر من تلك الفرق المنتشرة في الجزيرة العربية؛ كالمهابية، إضافة إلى قدرتها على التعايش مع التقاليد العلمانية، والقيم الديمقراطية، ونظرتها المتساوية إلى الرجل والمرأة. يكفي أن

¹⁰² D. Kaplan ،R. (2012). The former Ottoman empire. In THE REVENGE OF GEOGRAPHY What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate (pp. 290-295). New York ،New York: Random House.

ننظر إلى موقف العديد من الفرق الإسلامية من الصوفية، والتي وصلت إلى حد الاتهام بتشويه الإسلام وقيمه، وأنها أخطر على الإسلام من أعدائه! ليتضح جلياً ما أقصد^{١٣}.

بعد العزلة التي عانت منها تركيا في الشرق الأوسط، وفي المنطقة العربية تحديداً؛ بسبب علاقاتها الجيدة مع إسرائيل، وعلاقات متوترة مع الجار السوري والعراقي والإيراني؛ عادت تركيا العدالة والتنمية، لتظهر بصورة مغايرة تماماً عما كان لدى العرب، منذ تولي العدالة والتنمية زمام الحكم. تزامن ذلك التحول مع تولد افتناع لدى الأتراك برفض وجهتهم التقليدية، التي حوّل أتاتورك بوصلتهم نحوها منذ تأسيس دولتهم الحديثة. نتيجة للرفض الأوروبي الضمني لضمّهم للاتحاد، عن طريق إظهار الكثير من العراقيين؛ أصبح الرأي العام التركي مقتنع تقريباً بأن أوروبا لن تقبلهم كجزء أصيل منها، فبدأ الشرق أكثر جاذبية.

رفعت أزمة قافلة الحرية وتوتر علاقات تركيا مع إسرائيل، إضافة إلى ما فعله أردوغان في مؤتمر دافوس أمام الرئيس الإسرائيلي بيريس؛ من مكانة تركيا في العالم الإسلامي، خصوصاً بعد تهديده بإرسال قطع بحرية عسكرية تركية لحماية القوافل الإنسانية المتجهة إلى غزة. خلق هذا قبولاً حقيقياً لشخص أردوغان في قلوب الملايين من العرب، وأفزع في المقابل العديد من الأنظمة العربية؛ التي رأت أن تركيا بدأت تنافس وتفك الاحتكار المفروض على استخدام القضية الفلسطينية في الخطابات السياسية. عندما اندلعت أزمت الربيع العربي في عام ٢٠١٠، وقفت تركيا بدايةً موقف المتفرج مما حدث في تونس ومصر، وعندما بدأت توقن أن تأثير الدومينو بدأ مفعوله، طالب أردوغان القذافي بالتنحي، وحاول أن ينصح الأسد (الصديق)، إلا إن الأخير واصل نهجاً عنيفاً ضد التظاهرات الشعبية التي عمت سوريا؛ ما دفع أردوغان مرة أخرى إلى مطالبة الأسد بالتنحي، ووصفه بالعناد والجبن، قائلاً له: «لا بطولة في محاربة شعبك». وتركزت أولوية تركيا بعدها تجاه سوريا في إسقاط الأسد بشتى السبل، حتى إنها سهلت عبور المقاتلين الإسلاميين إلى الأراضي السورية؛ ما دفع البعض إلى اتهامها بدعم تنظيم داعش الإرهابي هناك. واليوم، تحتضن هي

ودول أخرى في المنطقة برامج تدريب عسكري مشتركة مع الولايات المتحدة؛ لتدريب أفراد من العشائر السورية، وأفراد المعارضة (المعتدلة)؛ لقتال الأسد وتنظيم داعش على السواء^{١٤}. إذا ما نظرنا لهذا الأمر بمنظار صامويل هنتجتون، وكما أورد في كتابه (صدام الحضارات، وإعادة وضع النظام العالمي)؛ فإن المجتمعات الإسلامية، وفي خضم النمو الذي كانت تحرزه الدول الآسيوية واقتصاداتها، مما زاد ثقتهم بأنفسهم وبقوة حضاراتهم؛ أصبح المسلمون ينظرون إلى الإسلام بصفته مصدرًا للأمل والشرعية، رائيًا أن هذه الصحوه هي خطوة لإيجاد حل، وللهرب للأمام، عن طريق البحث عن الذات، ليس في منتجات الغرب، وإنما في الإسلام نفسه. كما يشير أيضًا إلى أن هذه الصحوه مشابهة لحركة الإصلاح البروتستانتي، التي ثارت على الفساد والكساد والمؤسسات القائمة، وأن الاستحسان الذي تجده من أبناء الطبقة المتوسطة، وهي مشابهة للماركسية في جوهرها^{١٥} = هذه الصحوه لا يمكن تجاهلها؛ فهي تدخل إلى الثقافة والفكر أولاً، ثم تنتقل وتؤثر في العملية السياسية؛ لذا يجب دراستها بعناية؛ لأنها بدأت تحضر بقوة في المجتمعات الإسلامية، واستطاعت أن تبني مجتمعًا موازيًا لمؤسسات الدولة الضعيفة نسبيًا، خصوصًا في المجتمعات التي حاولت انتهاج العلمانية فترة ليست بالقليلة من الزمن؛ كمصر مثلًا وتركيا.

وفي كتاب (الصحوه الإسلامية، خرافة أم حقيقة)، يقول جون إسبوزيتو إن «مؤشرات الصحوه الإسلامية في الحياة اليومية التركية كثيرة؛ كإهتمام المتزايد بالطقوس الدينية، ونشر البرامج والمطبوعات الدينية، والتركيز الكبير على الملابس والقيم الإسلامية، وإعادة الحياة للصوفية، هذا التجديد بقاعدته العريضة يصاحبه تأكيد لحضور الإسلام في الحياة العامة، وزيادة في عدد الحكومات والمؤسسات والقوانين والبنوك والخدمات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية ذات التوجه الإسلامي. الحكومات والحركات المعارضة اتجهت نحو الإسلام لتقوية سلطتها وحشد التأييد

^{١٤} جاغابتاي، س. (٢٠١٤)، (October 1) تركيا ستصوت على السياسة تجاه سوريا 11 May 2015, Retrieved from <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-to-vote-on-syria-policy>
^{١٥} هنتجتون، ص. (١٩٩٩). الاقتصاد والديمقراطية، حضارات التحدي. In صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي (٢. nd ed.). New york: Simon & shuster. ص١٨٢، ١٨٣

الجماهيري، معظم الحكام والحكومات، بما فيها الدول الأكثر علمانية مثل تركيا وتونس، أصبحت على دراية بالقوة المحتممة للإسلام، وأظهرت حساسية وقلقاً بخصوص القضايا الإسلامية»¹⁰⁶.

في تركيا، كما في الكثير من المجتمعات الإسلامية، اجتذبت التوجهات الإسلامية فئة الشباب، وأبناء الريف، من المسحوقين والمحرومين الذين سئموا فساد المؤسسات العلمانية، ورغبوا في تغيير حقيقي لما عايشوه.

وفي كتاب (العمق الاستراتيجي) لأحمد داوود أوغلو، رئيس الوزراء التركي الحالي، والعقل المدبر لحزب العدالة والتنمية، يرى أوغلو أن قدرة تركيا على خلق مجال حيوي لسياستها الخارجية، يتوقف على قدرتها على ترتيب علاقاتها مع جيرانها القريبين، الذين يشكلون امتدادها الجغرافي، ويحققون لها التواصل مع المناطق المجاورة. ويشير أيضاً إلى أن اتفاقية ما وراء الحدود، التي أبرمتها تركيا مع إسرائيل، ساهمت في توتير علاقاتها مع الدول العربية الجارة، وأن مثل هذه الاتفاقيات تحتاج إلى مراجعات، وإلى أن تخرج من إطارها البيروقراطي الضيق إلى أرضية أوسع، تشمل قيامها على المصالح المشتركة والتعاون فيما بين المجتمعات المختلفة. وإذا ما أرادت تركيا التمتع بمستوى أقوى من النفوذ في المنطقة؛ يجب أن يكون هذا النفوذ قائماً على مبدأ المصالح المشتركة، وعلى تقوية تركيا من الداخل؛ لتخرج بقوة إلى العالم.

هناك جدل حقيقي لدى الشارع العربي حول النوايا التركية الحقيقية؛ فمنهم من اعتقد بأن أردوغان يحاول إعادة فرض نفسه في المنطقة؛ عن طريق استغلال الشرعية الدينية؛ بدفاعه عن القضية الإسلامية الأولى، فلسطين، كما فعل الكثير من الزعماء العرب الذين دقوا على الوتر نفسه بصورة مزعجة أحياناً، ومنهم من دافع عن مواقف تركيا العثمانية تجاه الإسلام معتقدين أن أردوغان هو انبعث جديد لما وقف من أجله أسلافه، وأن هذه إشارة إلى عودة تركيا الجديدة إلى واقعها الإسلامي، إلا إن كل ذلك لا يعني أن تركيا تخلت عن حليفها الغربي؛ فهي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أصلاً. صحيح أن تركيا عادت بقوة إلى معادلات الشرق الأوسط بعد طول غياب، وأصبحت ما يمكن وصفه بالمرجعية الإقليمية في المنطقة، إلا إنه من الخطأ الاعتقاد بحتمية التوجه التركي، إما شرقاً

¹⁰⁶ john l. esposito the islamic threat myth or reality new yourk oxford university press) 1992 ،p.46

أو غرباً. ما يلغي هذه الفرضية هو الطبيعة المرنة للسياسة الإقليمية، التي بلورها حزب العدالة والتنمية، والتي أعادت مد الجسور مع جوارها العربي، مع الاحتفاظ بروابط، ربما تكون أقوى، مع أوروبا. هذا التوجه الفريد دفعه الوضع السائد، والحاجة إلى حليف غربي قوي في هذه المنطقة المجنونة، وفي ظل الظروف المتوترة السائدة، والتي لا تعدّ أوروبا والعالم أجمع بمنأى عن شرورها.

إن الاعتقاد بضرورة وجود تنافر بين توجه تركيا غرباً وشرقاً، أو أن هناك خيار حتمي يجب على تركيا أن تتخذه للاختيار بين التوجه شرقاً أو غرباً = مجافٍ لطبيعة النهج السياسي الذي تنتهجه تركيا، وبشكل أوضح منذ صعود العدالة والتنمية. وإذا ما نظرنا من منظور شرقي إلى الحالة التركية، فجزء من قبولها لدى شعوب وخب المنطقة، مرجعه إلى النموذج المنفتح الذي تتبناه تركيا على الغرب. وإذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن ما أنجزته تركيا داخلياً؛ من تناوب سلمي للسلطة، وهامش حرية أكبر، ونمو اقتصادي حقيقي؛ يمكن إرجاع جزء كبير منه إلى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً عملية المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، التي قادت تركيا إلى تبني معاييرها. ووجود روح تركية قريبة للغرب ومقبولة لدى الشرق، مفيد جداً للأوروبيين كما ورد سابقاً؛ فمن شأن ذلك ضمان دور للاتحاد الأوروبي في صراعات الشرق الأوسط الملتهبة؛ بما يحفظ المصالح الأوروبية في تلك المنطقة، وخصوصاً مشكلة اللاجئين؛ بحيث تصبح تركيا (دولة فاصلة) مع مشاكل الشرق الأوسط. [مجلة السياسة الدولية]١٧.

مع صعود إيران في منطقة الشرق الأوسط، والذي تزامن مع بداية انسحاب نسبي للولايات المتحدة من المنطقة، مع قدوم إدارة أوباما التي وصفها البعض بالضعيفة؛ أصبحت هناك قناعة لدى الرأي العام الغربي بضرورة وجود حليف قوي منافس لإيران على الزعامة، ومن الضروري بمكان أن يكون هذا الحليف قريباً من القيم الغربية كتركيا، ولو كان ذلك على حساب توتر جزئي في العلاقات مع إسرائيل، والذي من الممكن ترميمه لاحقاً، إذا كان ذلك سيخلق قبولاً نوعياً لهذا الحليف عند الرأي العام العربي.

دخلت تركيا في مفاوضات ماراثونية مع الاتحاد الأوروبي؛ بغرض تحقيق العضوية الكاملة منذ عام ٢٠٠٥، بقيادة حزب العدالة والتنمية، هذه المفاوضات أثرت بشكل كبير على الداخل التركي. إن محاولة الأتراك استيفاء معايير كوبنهاجن، التي يتطلبها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، قادتهم تدريجياً لتحقيق نقله نوعية، خلّصت القيادة السياسية من سطوة المؤسسة العسكرية على الدولة، وقادت لبناء نموذج اقتصادي سياسي ناجح، وضع تركيا في مصاف الدول التي تسير بخطى ثابتة على طريق بناء نموذج ناجح، ساعدها على الظهور بقوة في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع؛ فافتتحت تركيا اليوم يحتل المرتبة الثامنة عشر عالمياً، وتحتل المركز العاشر من حيث القوة العسكرية، طبعاً كل ذلك لم يكن ليتحقق لولا وجود إرادة سياسية، تمثلت في حزب العدالة والتنمية، الذي أدار عملية الإصلاح والتحول تلك. برغم تلك النجاحات التي حققتها تركيا، لا تزال مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة لتركيا يكتنفها الكثير من خيبات الأمل؛ إذ يعتقد الأتراك أن ما حققوه يؤهلهم بحق لعضوية الاتحاد، إلا إن لدى الأوروبيين وجهة نظر أخرى، مفادها أن تركيا لا تزال بحاجة لتحقيق المزيد من الإصلاحات، خصوصاً في مجال الحريات وحقوق الأقليات، كما أنها بحاجة إلى حل مشاكلها مع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ مثل اليونان وقبرص؛ إذ وقفت هذه المشاكل عائقاً أمام التقدم في عملة المفاوضات، بل وجمّدت أحياناً. على الجانب الآخر، مؤخراً، بدأ الرفض الأوروبي لتركيا مبنياً على أساس الطبيعة الثقافية والدينية المختلفة لتركيا، وكان لهذا الادّعاء ما يبرره؛ فما ظهر من تصاعد موجات اليمين والإسلاموفوبيا والتركوفوبيا في أوروبا، كان واضحاً جداً بالنسبة للأتراك، ووصل الغالبية إلى الاعتقاد بأن تركيا لن تنضم أبداً إلى صفوف الاتحاد، وستبقى تتمتع بعلاقات جيدة مع أوروبا على كافة الصعد. تزامن ذلك مع بداية ظهور لملاح تحول تركي تجاه الشرق، خصوصاً بعد أزمة قافلة الحرية عام ٢٠١٠، وبعد اندلاع ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية، وموقف تركيا المؤيد لها، لا سيما بعد العزلة التي عانت منها تركيا في الشرق الأوسط؛ نتيجة سياسات التخريب تلك التي قادها أتاتورك ومن أتوا بعده في محاولة ربط نفسها بكل ما هو غربي، والابتعاد عن كل ما هو شرقي وإسلامي، ما استمر لفترة الثمانينيات، حين بدأت تظهر ملامح انفراجه على الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، وظهور قيادات كنجم الدين أربكان؛ دعت صراحة إلى التقارب مع الشرق والدول الإسلامية، وثوّج هذا التوجه باعتلاء حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية سدة الحكم في تركيا بعد انتخابات ٢٠٠٢، ما بدا على أنه مؤشر على حضور قوي لتركيا في المنطقة، بل ومؤشر على تدخلها في الشأن الداخلي أيضاً لبعض الدول؛ مثل سوريا. دفع ذلك إلى الاعتقاد بأن تركيا العدالة والتنمية تتجه شرقاً نتيجة خيبة أمل كبيرة

مع الاتحاد الأوروبي، وشعور الأتراك بإمكانية تحقيق الذات في ضوء ما أنجزوه في الداخل، وبشكل أفضل في الشرق، وهذا أمر لا يمكن إنكاره حقاً، إلا إن المسألة لم تكن بتلك السهولة؛ فمن خلال مراجعة أبعاد السياسة الخارجية التركية ومواقفها، خلال فترة ليست قصيرة من عمر الدولة التركية، لا يمكن اعتبار تركيا دولة تقيم مواقفها على ردات الأفعال، كما أن الاعتقاد بحتمية توجه تركيا إما شرقاً أو غرباً مجافٍ لطبيعة النهج السياسي الذي اتبعته تركيا، والذي تم استعراضه في هذا البحث، ومجافٍ أيضاً لرؤية حزب العدالة والتنمية التي يتبناها لغاية عام ٢٠٢٣. ذلك الحزب يعد رقماً صعباً في معادلات السياسة التركية، ولن يكون اختفاؤه عن واجهة الحياة السياسية التركية أمراً سهلاً لفترة ليس قليلة من الزمن. إن جزءاً من قبول تركيا لدى شعوب ونخب المنطقة العربية، مرجعه إلى النموذج المنفتح على الغرب، والذي تتبناه تركيا، وإذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن ما أنجزته تركيا داخلياً؛ من تناوب سلمي على السلطة، وإيجاد هامش حرية أكبر، ونمو اقتصادي حقيقي؛ يمكن إرجاع جزء كبير منه إلى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً عملية المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي التي قادت تركيا إلى تبني معايير، إضافة إلى وجود روح تركية قريبة للغرب، ومقبولة لدى الشرق، ما يُعدّ أمراً مفيداً جداً للأوروبيين، من شأنه خلق قبول لتركيا الحليفة للغرب في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة، وكل ذلك من شأنه ضمان دور للاتحاد الأوروبي في صراعات المنطقة بشكل يحفظ المصالح الأوروبية في المنطقة، وخصوصاً تخفيف آثار مشكلة اللاجئين التي بدأت تقض مضاجع أوروبا بشكل مخيف. في النهاية، لن تتخلى تركيا عن عمقها الأوروبي كما كانت سابقاً، وستستمر في بناء هذه العلاقة على أساس صحيح، يمكنها من الحضور بقوة في أوروبا، ومن اعتبارها حليفاً ضرورياً للغرب قاطبة، ولكنها أيضاً من الآن فصاعداً لن تترك عمقها الشرق أوسطي ومصالحها التي تراها هناك، وستستمر في لعب دور محوري في المنطقة، يقوم على أهمية تركيا الجغرافية والمائية، وقوتها الاقتصادية التي تبنيها بخطى واثقة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وستنظر أوروبا لتركيا من الآن فصاعداً على أنها لن تكون إلا محورية في الشرق الأوسط.

التوصيات:

يوصي الباحث بعد النتائج التي توصل إليها من خلال ما جاء في هذه الدراسة بما هو آتٍ:

أولاً: ضرورة انتقال العلاقة التركية العربية، من طور النظر إلى بعضهما البعض بعين الريبة والتشكك، إلى مرحلة إعادة تعرّف الطرفين بعضهما على بعض، بعيداً عن محددات العلاقة التركية العربية التقليدية، التي تنبعث أحياناً من التاريخ القريب، الذي وقف فيه العرب ضد الدولة العثمانية، وما لاقاه العرب أيضاً من إقصاء وتهميش في أواخر وجودها، وإيجاد علاقة تقوم على المصالح المشتركة. ويمكن أن ترعى الجامعة العربية حواراً يقدم فيه الأتراك تطمينات لجيرانهم العرب، خصوصاً حول مسائل المياه (نهري دجلة والفرات)، وحول طبيعة العلاقة التركية الإسرائيلية، بالإضافة إلى وضع لواء الإسكندرون وبعض القضايا العالقة الأخرى؛ حتى يشكل ذلك منطلقاً لبناء أساس حقيقي وواقعي لآفاق العلاقات التركية العربية.

ثانياً: ضرورة امتلاك الجامعة العربية لسياسة جوار، مشابهة لتلك التي يتبناها الاتحاد الأوروبي؛ إذ تقوم هذه السياسة أساساً على حقيقة أن هناك أمماً مجاورة لن ترحل من مكانها؛ لذا من الضروري أن يفتح باب الحوار والتواصل؛ على أساس التعاون على حل كل ما يواجههم، وبهدف الوصول إلى أرضية مشتركة تجمع الطرفين.

ثالثاً: مؤسسة العلاقة التركية العربية، وتقوية المؤسسات الموجودة أصلاً.

رابعاً: أن تعمل تركيا جسراً حقيقياً يربط الشرق بالغرب، خصوصاً في عملية نقل المعرفة والنماذج الناجحة، التي بنتها تركيا بمساعدة جيرانها الأوروبيين على كافة الصعد.

1. Kirsty Hughes: TURKEY AND THE EUROPEAN UNION: JUST ANOTHER ENLARGEMENT? (Political Dynamics in Turkey) p1 .
2. Yilmaz, H. (2009). "European perceptions of Turkey as a future member state: Results of an opinion poll in France, Germany, Poland, Spain and United Kingdom.", And Gallup (2009). "Views in European Union enlargement." Flash Eurobarometer 257.
3. Yilmaz, H. (2009). "European perceptions of Turkey as a future member state: Results of an opinion poll in France, Germany, Poland, Spain and United Kingdom.", And Gallup (2009). "Views in European Union enlargement." Flash Eurobarometer 257.
٤. الاتحاد الأوروبي يعيد إطلاق مفاوضات انضمام تركيا. October 23). Retrieved June 11, 2015, from <http://www.aljazeera.net/>
5. الرؤية السياسية - المقر العام لحزب العدالة والتنمية. (n.d.). Retrieved May 9, 2015, from <https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon>
6. Press release, " EU Enlargement: Turkey must do more to protect basic freedoms," European Parliament. October.27 2010.
7. Yilmaz, H. (2009). "European perceptions of Turkey as a future member state: Results of an opinion poll in France, Germany, Poland, Spain and United Kingdom.", And Gallup (2009). "Views in European Union enlargement." Flash Eurobarometer 257.
8. Transatlantic Trends. (n.d.). Retrieved June 22, 2015, from <http://trends.gmfus.org/transatlantic-trends/>

9. <http://www.haaretz.com/print-edition/features/jewish-gene-theories-make-waves-in-germany-go-unnoticed-in-israel-1.311182>
10. Bucerius. S (2014) Unwanted Muslim Immigrants / Dignity, And Drug Dealing, Retrieved from <http://books.google.com>
11. جدل حول كتاب عن المسلمين واليهود، BBC، ٢٠١٠، شبكة الـ
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/08/100831_germany_immigration.shtml, ٢٠١٥ / ٠٣ / ٠٥
- ارتياح - في / <http://www.dw.de> دويتشة فيله، ارتياح في ألمانيا بعد تنحي زارتسين عن منصبه، ٢٠١٠، ١٢
٠٦ / ٠٣ / ٢٠١٥، a- 5993475 - ألمانيا - بعد - تنحي - زارتسين - عن - منصبه
13. Spiegel Online, The Man Who Divided Germany, 2010,
<http://www.spiegel.de/international/germany/the-man-who-divided-germany-why-sarrazin-s-integration-demagoguery-has-many-followers-a-715876.html>,
06 / 03 / 2015.
14. Case Study on Greece – Bulgaria – Turkey. (2012, December 1). Retrieved June 22, 2015, from
http://www.esponterco.eu/media/case_studies/cs_greece_bulgaria_turkey.pdf
15. المشكلة القبرصية.. تفاعلات الجغرافيا والتاريخ. (February 27), عبد العاطي، م. (٢٠٠٨، 1٢)
22, 2015, from <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/51335d95-395e-4be1-95b3-d5235f6e85b1>

16. Amanda Akçakoca: EU-Turkey relations 43 years on: train crash or temporary derailment? Cyprus issue P9-10.

17. <http://awsat.com/details.asp?section=4&issue=12859&article=761010&feature=UwOd9mJdVLM>.
AJAZEERA.NET AJAZEERA.NET AJAZEERA.NET

18. أردوغان ينتقد رئيس قبرص الرفض للهيمنة التركية (n.d.). Retrieved June 22, 2015, from <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2015/04/27>

19. انتخاب مصطفى اكينجي "رئيسا لجمهورية شمال قبرص التركية" (2015). Retrieved June 22, 2015, from <http://www.alalam.ir/news/1698276>

20. Arabella Thorp and Claire Taylor: Turkey today RESEARCH PAPER 08/90 - 8 DECEMBER 2008 p40.

21. French Presidency press release, Statement by the Presidency of the Council of the European Union on the visit of the Turkish President Abdullah Gul to Armenia on 6 September, 4 September 2008.

22. Ardogan: Caucasus Stability Cooperation Platform Process To Start Next Week, TurkishPress.com, 15 August 2008.
AJAZEERA.NET

23. فشـل المصالحـة التركـية الارمنية (n.d.). Retrieved June 22, 2015, from <http://arabthought.org/نشرة-إعلامية/فشل-المصالحه-التركية-الأرمنية>

٢٤. Çakmak Cenap, "Human Rights, The European Union and Turkey", Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.2, No.3  4, Fall  Winter 2003, p.5.

25. Directorate General External Policies of the Union: Turkey Human rights p5.

26. Human Rights Report: Turkey – BUREAU OF DEMOCRACY, HUMAN RIGHTS, AND LABOR – Country Reports on Human Rights Practices – February 25, 2009 p1–p2.

27. Commission staff working document "TURKEY 2010 PROGRESS REPORT" accompanying the communication from the commission to the European Parliament and the Council Enlargement Strategy and Main Challenges 2010–2011, Brussels, 9 November 2010.

28. The Ministry of Foreign Affairs of Denmark website "The Danish Human Rights programme to assist Turkey's EU preparation"

<http://www.um.dk/en/menu/DevelopmentPolicy/DanishDevelopmentPolicyCountries/TheNeighbourhoodProgramme/Programmes/EUPreparationTurkey/>

29. Amnesty International, "Turkey: Briefing to the Committee against Torture", October 2010

30. <http://www.amnesty.org/en/library/asset/EUR44/023/2010/en/20f6df79-3fca-4eb5-8d16-341b5654411a/eur440232010en.pdf>

40. AMNESTY INTERNATIONAL Public Statement, 25 November 2010

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/EUR44/025/2010/en/e77b4034-4537-4918-b164-b4d2966c2fc2/eur440252010en.pdf>.

41. Commission staff working document "TURKEY **2010** PROGRESS REPORT" accompanying the communication from the commission to the European Parliament and the Council Enlargement Strategy and Main Challenges **2010–2011**, Brussels, **9** November **2010**.

42. "Turkey's human rights report in **2010** not perfect but promising"
http://www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action?newsId=231075

43. Peroni, Lourdes. "Freedom of Expression in Turkey: When Changes in the Wording Are Not Enough" **OCTOBER 5, 2010**

44. <http://strasbourgobservers.com/2010/10/05/freedom-of-expression-in-turkey-when-changes-in-the-wording-are-not-enough/>

45. Turkish PM Erdogan rejects EU criticism. (**2013**, June **13**). Retrieved June **22**, **2015**, from <http://www.euronews.com/2013/06/13/turkish-pm-erdogan-rejects-eu-criticism/>

46. Brookingsins institution.(**2014**).Global MetroMonitor An Uncertain Recovery (**2nd ed.**). Washington, DC: Joseph Parilla, Jesus Leal Trujillo, and Alan Berube with Tao Ran.

47. Ramazan Gözen, "Türk Dış Politikasında Değişim Var mı?", in Türkiye'nin Değişen Dış Politikası, eds. Cüneyt Yenigün and Ertan Efeğil (Ankara: Nobel Yayın Dağıtım, 2010), p. 22

48. politikaakademisi, the Turkish foreign policy in justice and development party era and the axis shift debate, 2012, <http://politikaakademisi.org/the-turkish-foreign-policy-in-justice-and-development-party-era-and-the-axis-shift-debate/>, 27 / 03 / 2015.

49. Uğur Özgöker and Selin İba, "Uluslararası İlişkiler ve Türkiye'nin Dış Politikası", in 21. Yüzyılda Çağdaş Türk Dış Politikası ve Diplomasisi, ed. Hasret Çomak (Kocaeli: Umuttepe Yayınları, 2010), p. 84.

50. Hale, Turkish Foreign Policy: 1774 – 2000, pp. 156 – 157

51. politikaakademisi, the Turkish foreign policy in justice and development party era and the axis shift debate, 2012, <http://politikaakademisi.org/the-turkish-foreign-policy-in-justice-and-development-party-era-and-the-axis-shift-debate/>, 27 / 03 / 2015.

52. الأحزاب الإسلامية في تركيا. نظرة في التجربة التركية، موقع المسلم (n.d.). زيتون، م. 2015, Retrieved June 22, 2015, from <http://www.almoslim.net/node/85434>

53. حزب العدالة والتنمية. (2014, October 3). Retrieved June 22, 2015, from <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2618b61c-4f04-4bef-b997-e8946055062f>

54. Report of the independence commission on Turkey(2004):Turkey in Europe: More than a Promise.

55. Hughes, Kirsty (2004): Turkey and the European Union: just another enlargement p3).
56. Turkey's Political Reform and the Impact of The European Union. Meltem Muftuler Bac. South European Society and Politics. Vol.10 No. 1, March 2005, pp16 – 30
57. " Commission presents its recommendations on the continuation of Turkey's accession negotiations," European Commission, November 29, 2006. And Conclusions of the European Council, December 11, 2007
58. Statement by Commissioner Stefan Fule on the result of the referendum in Turkey, European Commission, September 13, 2010.
59. speech by Jacques Santer, Europe– Turkey relations (challenges for Turkey and the European Union) Izmir 2nd April 2009
60. Turkey's Future: EU Member or " Islamist Rogue State" Dietrich Jung. Danish Institute for International Studies, January 2007.
61. (Extract from the Commission to the Council and the European Parliament " Enlargement Strategy and Main Challenges 2010– 2011", COM(2010) 660 final).
62. Turkey and the European Union, The implications of a Specific Enlargement, Annabelle Littoz – Monnet. Beatriz Villanueva Penas.
63. Hopeful Changes on the Turkish political Landscape. By, Seyfuddin Kara, Thursday, October 28, 2010.

64. Press release, " EU Enlargement: Turkey must do more to protect basic freedoms," European Parliament. October. **27 2010**.

65. Report on Turkey's Accession Negotiations. Vincent Morelli, Section Research Manager. November, **26, 2010**. Congressional Research Service

66. For more details,(Foreign Journalist Speaks on Turkey's Constitutional Reform Package. **4**, September **2010**.

67. Turkey's Future: EU Member or " Islamist Rogue State" Dietrich Jung. Danish Institute for International Studies, January **2007**

68. Turkey's Constitutional Amendments, between the status quo and limited democratic reforms. Serap Yaziki, Insight Turkey Vol. **12** /No. **2** /**2010** pp **1–10**.

69. (European Union Enlargement): A Status Report on Turkey's Accession Negotiations. Enlargement Strategy and Main Challenges **2009–2010**.

70. http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2013/package/tr_rapport_2013.pdf.

71. وقف مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على خلفية قضية فساد. (٢٠١٤ June 18). Retrieved June 22, 2015, from <http://www.elfagr.org/504739>

72. <http://arabic.euronews.com/2014/01/20/erdogan-to-meet-with-eu-presidents-in-brussels-amid-turkey-corruption-scandal/>

73. the never ending story: Turkey and the European Union. Meltem Muftuler Bac, Middle Eastern Studies: Wilson Social Science Abstracts, pp**240**

74. Turkey's Political Reform and the Impact of The European Union. Meltem Muftuler Bac. South European Society and Politics. Vol.**10** No. **1**, March **2005**,pp**16 – 30**

75. Hopeful Changes on the Turkish political Landscape. By, Seyfuddin Kara, Thursday, October **28, 2010.**

76.
(http://ec.europa.eu/commission_barroso/rehn/speeches/pdf/060712_espresso_OR_statement_hrant_dink.pdf). Area: Europe – WP **19 /2006** September **2006.**

77. Turkey's EU Accession Negotiations: On the Rocks,William Chislett,Working Paper (WP) **19 /2006**

15 /09 /2006 Area: Europe – WP **19 /2006** September **2006.**

78. Turkey's Political Revolution, Henri J. Barkey, Morton Abramowitz. Wall Street Journal, March **22, 2010.**

79. Europe– Turkey relations (challenges for Turkey and the European Union) Izmir **2nd** April **2009** speech by: Jacques Santer.

80. Extract from the Commission to the Council and the European Parliament "Enlargement Strategy and Main Challenges **2010–2011**", COM(**2010**) **660** final.

81. On Turkey's inclusion in Eu enlargement: An Asset or a Liability? Aylin Guney.

82. Ro, Sam. "The **40** Biggest Economies In The World." Business Insider. Business Insider, Inc, **15** June **2013**. Web. **16** June **2015**.

83. Firepower, G. (**2015**, January **4**). Countries ranked by military strength **2015**. Retrieved July **15**, **15**.

84. Turkey's Turn? (**2014**, April **11**). Retrieved June **03**, **2015**, from <http://fletcher.tufts.edu/IBGC/turkeys-turn>

85. George fredman, the next **100** years: A forecast for the **21** st century(new York doubleday, **2009**),p.7.

86. 1 Dilip Hiro, Inside Central Asia: A Political and Cultural History of Uzbekistan, Turkmenistan, Kazakhstan, Kyrgyzstan,

87. Tajikistan, Turkey, and Iran(new yorkoverlook duckworth, **2009**),p. **89**; Dilip hiro," the islamic wave hits tuerky", the nation, june **28**,**1986**.

88. D. Kaplan, R. (**2012**). The former Ottoman empire. In THE REVENGE OF GEOGRAPHY What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate (pp. **290–295**). New York, New York: Random House.

89. فتلة المولوية تراث ديني - ثقافي (6 December), تلو، ن. (2012). Retrieved June 22, 2015, from

http://albahethon.com/?page=show_det%20select_page=49%20id=1371

90. تركيا ستصوت على السياسة تجاه سوريا (1 October), ج اغاب تاي، س. (2014). Retrieved May 11, 2015,

from <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-to-vote-on-syria-policy>

صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي In هنتجتون، ص. (1999). الاقتصاد والديمغرافيا، حضارات التحدي. 91.

ص 182، 183. New york: Simon shuster. (ed.).

92. john I. esposito the islamic threat myth or reality new yourk oxford university press) 1992,

p.46

93. أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية - مجلة السياسة الدولية (n.d.). اللباد، م. Retrieved June 22, 2015,

from <http://www.siyassa.org-eg/NewsContent/12/116/1657/أوروبا-ملفات/ملفات>

أ. /سياسة-تركيا-الشرق-أ.